

القوائم المالية المجمعة

المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣

عالم جديد احنا أوله

Internal

16710

ebank.com.eg

الجهاز المركزي للمحاسبات**الإدارة المركزية للرقابة على البنوك****تقرير فحص محدود للقوائم المالية المجمعة الدورية****للبنك المصري لتنمية الصادرات في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣****إلى السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة
البنك المصري لتنمية الصادرات (شركة مساهمة مصرية)****المقدمة**

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية المجمعة الدورية المرفقة للبنك المصري لتنمية الصادرات "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجمعة الدورية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ وكذا القوائم المجمعة للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة ، وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى ، والإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية المجمعة الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ و المعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ والكتاب الدوري ذات العلاقة الصادر بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠٢١ وفي ضوء القوانين المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة الدورية وتتنحصر مسؤوليتنا في ابداء استنتاج على هذه القوائم المالية المجمعة الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) " الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمودى بمعرفة مراقب حساباتها ". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصوره أساسية من أشخاص مسنولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقال الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة التي تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها من خلال عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية المجمعة الدورية.

الاستنتاج

وفي ضوء فحصنا المحدود لم يتم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد إن القوائم المالية المجمعة الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المجمع للبنك المصري لتنمية الصادرات في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ وعن أدائه المالي المجمع وتدفعاته النقدية المجمعة عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ و المعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ والكتاب الدوري ذات العلاقة الصادر بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠٢١ وفي ضوء القوانين المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة الدورية .

القاهرة في ١٤ أغسطس ٢٠٢٣**مراقبا الحسابات****محاسب/ محمد أحمد محمود عوض****مدير عام****الجهاز المركزي للمحاسبات**

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	إيضاح رقم	الأصول
٩,٨٢٠,٨٩٥	٩,٤٦١,٦٤٧	(١٢)	نقدية وأرصده لدى البنك المركزي المصري
٩,٩٢٨,٤٧٤	١٥,٠٦٥,٨٥٧	(١٣)	أرصده لدى البنوك
٣٨٠,٦٩٤	٤٤٧,٥٧٠	(١٤)	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر
٤٢,٨٥٢,٤٧٧	٥٠,٣٧٠,٥٦٩	(١٥)	قروض وتسهيلات للعملاء
٢٦٨,٣٢١	٣٥١,٤٨٩	(١٥)	قروض وتسهيلات للبنوك
.	٢,٨٢٠	(١٦)	مشتقات مالية
١٥,٨٣٦,٢٤٦	١٥,٦٥٤,٩٥٠	(١٧)	إستثمارات مالية :
١٢,١٠٣,٣٦٦	٩,٩٥٠,٢١٩	ب/(١٧)	- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
٦,٨٧٥	٦,٨٧٥	(١٨)	- بالتكلفة المستهلكة
٤٢,٤٧٨	٨٤,٤٠٧	(١٩)	إستثمارات مالية في شركات شقيقة
٥,٦٧٥,١٧٤	٥,٣١٢,٣٢٩	(٢٠)	أصول غير ملموسة
١,٠٨٦,٤١٥	١,١٨٧,٥٨٤	(٢١)	أصول أخرى
٣٠٢,٣٨٧	٣٠٢,٣٨٧	(٢٢)	أصول ثابتة
١٥٢	٢٠٧	(٢٣)	المخزون
٩٨,٣٠٣,٩٥٤	١٠٨,١٩٨,٩١٠		أصول ضريبية مؤجلة
			إجمالي الأصول
			الإلتزامات وحقوق الملكية
			الإلتزامات
٦,٨٣٤,٦٣١	٨,٢٣٦,٠٤٤	(٢٤)	أرصدة مستحقة للبنوك
٤,١٧٢,٨١٨	٢٠,٤٧٣	(٢٥)	عمليات بيع أذون خزانة مع الإلتزام بإعادة الشراء
٧٢,٦٨١,٤٣٩	٨٣,٨٣١,٧٥٩	(٢٦)	ودائع العملاء
٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	(٢٧)	أدوات دين مصدرة
١,٩٨٨,٢٨٦	١,٨٦٦,٥٧٣	(٢٨)	قروض أخرى
٢,٣٢٥,٥٥٩	٢,٩٠٠,٤١٠	(٢٩)	الإلتزامات أخرى
٢٤٩,٠٣٦	٣١٨,٨٠٨	(٣٠)	مخصصات أخرى
٣٧,٨٦٧	٥٥,٠٤٢	(٢٣)	الإلتزامات ضريبية مؤجلة
٨٨,٣٣٩,٦٣٦	٩٧,٢٧٩,١٠٩		إجمالي الإلتزامات
			حقوق الملكية
٥,٢٧٣,٦٠٠	٥,٦٠٠,٩٦٠	(٣١)	راس المال المصدر والمدفوع
٣٢٧,٣٦٠	٨٤٠,١٤٤	(٣١)	مبالغ مسددة تحت حساب زيادة راس المال
١,١٠٧,٨٣٧	١,٣٠٨,٨٢٢	(٣١)	إحتياطيات
٣,٠٦٥,٥١٠	٢,٩٧٨,٢٨٦		أرباح محتجزة
١٩٠,٠١١	١٩١,٥٨٩		حقوق الأقلية
٩,٩٦٤,٣١٨	١٠,٩١٩,٨٠١		إجمالي حقوق الملكية
٩٨,٣٠٣,٩٥٤	١٠٨,١٩٨,٩١٠		إجمالي الإلتزامات وحقوق الملكية

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها .
تقرير الفحص المحدود مرفق.

أحمد محمد جلال

رئيس مجلس الإدارة

محمد فتوح إمام

رئيس مجموعة الرقابة المالية

مراقبا الحسابات

محاسب / محمد أحمد محمود عوض

مدير عام

الجهاز المركزي للمحاسبات



الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ الف جنيه مصري	الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ الف جنيه مصري	الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ الف جنيه مصري	الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ الف جنيه مصري	إيضاح رقم	
٣,٤٩٦,٠١٦	١,٨٤٧,١٧٤	٦,٠٨٦,٥٩٠	٣,١٢٨,٠٧٩	(٥)	عقد القروض والإيرادات المشابهة
(٢,٣٣٨,١٥٣)	(١,١٤٩,٣٥٥)	(٣,٦٧٨,٠٨٥)	(١,٨٩٦,٠٤٦)	(٥)	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
١,٢٥٧,٨٦٣	٦٩٧,٨١٩	٢,٤٠٨,٥٠٥	١,٢٤٢,٠٣٣		صافي الدخل من المعاديات
٣-١,١٠٩	١٤٠,٨٥٣	٨-٧,٧٢٨	٣٩٠,٤٦٣	(٦)	إيرادات الآعبب والعمولات
(١-٠,٥٧٥)	(٥٧,٤٤٠)	(١-٦,٤١١)	(٣٤,٣٨٤)	(٦)	مصروفات الآعبب والعمولات
٢٠٠,٥٢٤	٨٣,٤١٣	٧٠١,٣١٧	٣٥٦,٠٧٩		صافي الدخل من الآعبب والعمولات
٥,٥٢٦	١,٩٤٠	٨,١٢٦	٨,١٢٦	(٧)	توزيعات أرباح
١٧٩,٨١٠	٨٧,٦٠٠	٢٢٨,٧٣١	٧٦,١٠٣	(٨)	صافي دخل المتاجرة
٥,٤٥٢	٢٥	٧,٤٥١	٤٠,٢٦	(١٧)	أرباح (خسائر) استثمارات مالية
(١٣,٢١٠)	(١٢,٥٤٧)	(٣٣٥,٠٩٢)	(١٦٦,٥١٩)	(٩)	رد (عبء) (الإضعلال عن خسائر الائتمان
(٧٩٣,٢٥٧)	(٣٩٤,٧٦٨)	(١,١٠٨,٠٨٤)	(٥٤٣,٤٨٠)	(١٠)	مصروفات إدارية
٧٤,٨٦٦	٢,٤١١	(٦١,٦٦٩)	٤٤	(١١)	إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى
٩١٧,٥٨٤	٤٦٥,٨٩٣	١,٨٤٩,٢٨٥	٩٧٦,٤١٢		صافي الربح قبل الضرائب
(٣-١,٣٢٥)	(١٤٨,٢٥٧)	(٥٩١,٧١٨)	(٣٨٦,٥٩٠)		ضرائب الدخل
٥,٦٨٧	٢,٤٢١	١٥١	٤,٠٢١		الضرائب الموقلة
٦٢١,٩٤٦	٣٢٠,٠٥٧	١,٢٥٧,٧١٨	٦٩٣,٨٤٣		صافي أرباح الفترة
					يتمثل فر:
٦١٩,٧٩٦	٣١٩,٠٣٣	١,٢٥٠,٥٢٦	٦٩٣,٩٩٨		نصيب المساهمين في البنك
٢,١٥٠	١,٠٢٤	٧,١٨٢	(١٥٥)		نصيب الأقلية
٦٢١,٩٤٦	٣٢٠,٠٥٧	١,٢٥٧,٧١٨	٦٩٣,٨٤٣		

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها .

محمد فنوح امام

رئيس مجموعة الرقابة المالية

الاحتياطيات

الإجمالي	حقوق الأقلية	أرباح محتجزة	احتياطي القيمة العادلة إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	احتياطي المخاطر البنكية-أصول الت ملكيتها للبنك	احتياطي المخاطر البنكية العام	احتياطي رأسمالي	احتياطي خاص	احتياطي عام	احتياطي قانوني	مبالغ مسددة تحت حساب زيادة رأس المال	رأس المال المدفوع	٣٠ يونيو ٢٠٢٢
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري
٦,٨٨٠,٠١١	١٧٩,٠٩٠	٢,٤٥٤,١٧٣	١٦٠,٥٣٥	-	١٢٣,٢٥٩	١٩٥,٤٢٢	٢٨,٥٤٣	٢٩,٢٣١	٤٣٦,١٤٨	-	٢,٢٧٢,٦٠٠	الرصيد في أول الفترة المالية
٦,٢٧٠	-	١,١٨٥	٥,٠٨٥	-	-	-	-	-	-	-	-	اثر تعديل سياسات محاسبية
٦,٨٨٦,٢٨١	١٧٩,٠٩٠	٢,٤٥٥,٣٥٨	١٦٥,٦٢٠	-	١٢٣,٢٥٩	١٩٥,٤٢٢	٢٨,٥٤٣	٢٩,٢٣١	٤٣٦,١٤٨	-	٢,٢٧٢,٦٠٠	الرصيد في أول الفترة المالية بعد التعديل
-	-	(٣٢٧,٣٦٠)	-	-	-	-	-	-	-	٣٢٧,٣٦٠	-	قيمة زيادة رأس المال وفقا لقرار الجمعية العمومية
(٠)	٥٢	(٨٨,٦٠٢)	-	-	-	-	-	-	٨٨,٥٥٠	-	-	المحول الى الاحتياطي القانوني
-	-	(١٠٨,٠٧٥)	-	-	١٠٨,٠٧٥	-	-	-	-	-	-	المحول الى الاحتياطي المخاطر البنكية العام
-	-	(١,٩١٣)	-	١,٩١٣	-	-	-	-	-	-	-	المحول الى الاحتياطي المخاطر البنكية أصول الت ملكيتها
(١٩٠,٢٨٥)	-	-	(١٩٠,٢٨٥)	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغير في الإستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الاخر
(٦,٥٧٨)	-	-	(٦,٥٧٨)	-	-	-	-	-	-	-	-	الضريبة المؤجلة - فروق القيمة العادلة للإستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الاخر
(١٥,١٤٢)	(١٧,١٤٨)	٦,٠٩٦	(٤,٠٩٠)	-	-	-	-	-	-	-	-	المحول الى الأرباح المحتجزة
(١٨٦,٦٢١)	-	(١٨٦,٦٢١)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	توزيعات الأرباح
٦٢١,٩٤٦	٢,١٥٠	٦١٩,٧٩٦	-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي أرباح السنة
٧,١٠٩,٦٠٤	١٦٤,١٤٤	٢,٣٦٨,١٧٩	(٣٥,٣٣٣)	١,٩١٣	٢٣١,٣٣٤	١٩٥,٤٢٢	٢٨,٥٤٣	٢٩,٢٣١	٥٢٤,٦٩٨	٣٢٧,٣٦٠	٢,٢٧٢,٦٠٠	الرصيد في آخر الفترة المالية
٩,٩٦٤,٣١٨	١٩٠,٠١١	٢,٠٦٥,٥١٠	٨٨,٩٧٦	١,٩١٣	٢٣١,٣٣٤	١٩٥,٤٢١	٣٢,٨٤٢	٣١,٣٤٧	٥٢٥,٩٩٤	٣٢٧,٣٦٠	٥,٢٧٢,٦٠٠	الرصيد في أول الفترة المالية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(٣٢٧,٣٦٠)	٣٢٧,٣٦٠	زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من خلال الأسهم المجانية
-	-	(٨٤٠,١٤٤)	-	-	-	-	-	-	-	٨٤٠,١٤٤	-	قيمة زيادة رأس المال وفقا لقرار الجمعية العمومية
-	٨٨٤	(٣,٠٠٠)	-	-	-	-	-	٢,١١٧	-	-	-	المحول الى الاحتياطي العام
-	١,٨٢٥	(١٣٢,٥٠١)	-	-	-	-	-	-	١٣٠,٦٧٥	-	-	المحول الى الاحتياطي القانوني
-	٢٢	(٣,٠٢٢)	-	-	-	٣,٠٠٠	-	-	-	-	-	المحول الى الاحتياطي الرأسمالي وفقا لقرار الجمعية العمومية بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٢٣
-	-	(٨٥,١٦٢)	-	-	٨٥,١٦٢	-	-	-	-	-	-	المحول الى الاحتياطي المخاطر البنكية العام
-	-	(١,٩٥٧)	-	١,٩٥٧	-	-	-	-	-	-	-	المحول الى الاحتياطي المخاطر البنكية أصول الت ملكيتها
(٤,٦٢٤)	-	-	(٤,٦٢٤)	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغير في الإستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الاخر
(١٧,٣٠٤)	-	-	(١٧,٣٠٤)	-	-	-	-	-	-	-	-	الضريبة المؤجلة - فروق القيمة العادلة للإستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الاخر
(١٦,٠٧٤)	(٨,٣٣٤)	(٧,٧٤٠)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	المحول الى الأرباح المحتجزة
(٢٦٤,٢٣٤)	-	(٢٦٤,٢٣٤)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	توزيعات الأرباح
١,٢٥٧,٧١٨	٧,١٨٢	١,٢٥٠,٥٣٧	-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي أرباح الفترة المالية
١٠,٩١٩,٨٠١	١٩١,٥٨٩	٢,٩٧٨,٢٨٨	٦٧,٠٤٨	٣,٨٧٠	٣١٦,٤٩٥	١٩٨,٤٢٢	٣٢,٨٤٢	٣٣,٤٦٤	٦٥٦,٦٦٨	٨٤٠,١٤٤	٥,٦٠٠,٩٦٠	الرصيد في آخر الفترة المالية

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها

الفترة المالية المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في	إيضاح
٣٠ يونيو ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	رقم
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٩١٧,٥٨٤	١,٨٤٩,٢٨٥	
٦٤,٠٩٦	٦٦,١١٧	(٢١)
١٦,٤٩٦	٣٥,٢١١	(١٩)
(٢,٩٠٧)	٢٩٢,١٩٦	(٩)
١٤,٠٥٣	٣٠,٥٣٩	(٩)
٤٢٦	(٩٤٦)	(٩)
٢٥٣	(١٧٤)	(٩)
٥٤٠	١٣,٧١٩	(٩)
(١)	(١,٧١٠)	(٩)
٨٤١	١,٤٦٩	(٩)
١١٣	-	
٣٣,٥١٥	٧٣,٨٠١	(٣٠)
(١٠٠,٦٨٩)	-	(١١)
(١٨٥,٥٦٣)	(٣٣٧,٧٦٦)	
٢,٧٥٨	-	
٦,٨٨٨	١٢,٠٩٨	(٣٠)
(٥,٥٢٦)	(٨,١٢٦)	
(٢,٧٢٣)	(١٤,٥١٨)	
٧٦٠,١٥٥	٢,٠١١,٠٠٤	
(٢,٤٠٥,٧٠٥)	٣٥٧,١٢٥	(١٣)
٩١,٩٨٧	(٦٩٥,١١٠)	
(٦٠,٧٠٩)	٤١,٨٥٣	(١٤)
(٥,٨٧٢,١٩٠)	(٨,٣٢٦,٦٧٤)	(١٥)
(٥٩٣,٤٧٢)	٧٤٤,٨٥٥	(٢٠)
(٣١٧,٧٨٧)	١,٤٠١,٤١٣	(٢٤)
-	(٤,١٥٢,٣٤٥)	(٢٥)
٥,٥٨٦,٦٠٥	١١,١٥٠,٣٢٠	(٢٦)
٢,٠٥٩,٥٨٩	٥٢٦,٥٥٣	(٢٩)
(٢٦٥,٥٥٢)	(٥٤٣,٤٢٠)	
٦,٠٠٠	(٧,٣٦٦)	(٣٠)
(٣,٧٨٤)	-	
(١,٠١٤,٨٦٢)	٢,٥٠٨,٢٠٨	
(٢٩,٤٤٢)	(١٥٥,٠٦٦)	(٢١)
٤٤٠,٢٠٠	-	
-	١٩٢	
(٩,١٨٢)	(٤٠,٨٤٨)	(١٩)
(٣٨٧,٧٢٥)	(٤٨,٥٠٠)	١/١٧
١٠,١٥٤,٩٩٣	٦٥٩,٤٨١	١/١٧
(١٠,١٥٣,٢١٩)	(٧٧٨,١٧٣)	١/١٧
٣٥٦,٩١٢	٢,٩١٢,٠٩٠	١/١٧
٥,٥٢٦	٨,١٢٦	
٣٧٨,٠٦٣	٢,٥٥٧,٣٠٣	
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
صافي الأرباح قبل الضرائب		
تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
إهلاك أصول ثابتة		
استهلاك أصول غير ملموسة		
الخسائر الائتمانية المتوقعة لقروض و تسهيلات العملاء		
الخسائر الائتمانية المتوقعة لاذون الخزنة الحكومية		
الخسائر الائتمانية المتوقعة لسندات الخزنة الحكومية		
الخسائر الائتمانية المتوقعة لقروض و تسهيلات البنوك		
الخسائر الائتمانية المتوقعة لأرصدة لدى البنوك		
عبء الخسائر الائتمانية المتوقعة لادوات الدين شركات		
الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة المدينة الأخرى		
فروق تقييم أصول الت ملكيتها		
عبء (رد) المخصصات الأخرى		
خسائر (أرباح) بيع أصول الت ملكيتها		
فروق تقييم استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بالعملات الاجنبية		
عبء (رد) التزامات التقاعد		
فروق إعادة تقييم أرصدة المخصصات الأخرى		
توزيعات الأرباح		
استهلاك علاوة الإصدار والخصم للاستثمارات المالية		
أرباح التشغيل قبل التغيرات في الأصول والالتزامات المستخدمة في أنشطة التشغيل		
صافي النقص (الزيادة) في الأصول والالتزامات		
أرصدة لدى البنوك		
اذون الخزنة وأوراق حكومية أخرى		
أصول ماله بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر		
قروض و تسهيلات للعملاء و البنوك		
أصول أخرى		
أرصدة مستحقة للبنوك		
عمليات بيع اذون خزنة مع الالتزام بإعادة الشراء		
ودائع العملاء		
التزامات اخرى		
ضرائب الدخل المسددة		
مخصصات أخرى		
إلتزامات مزايا تقاعد		
صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل		
التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار		
مدفوعات لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع		
متحصلات من بيع أصول الت ملكيتها		
أرباح رأسمالية		
مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة		
مدفوعات مشتريات استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		
متحصلات من استرداد استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		
مدفوعات مشتريات استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة		
متحصلات من استرداد استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة		
توزيعات أرباح محصلة		
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة الاستثمار		

الفترة المالية المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في	إيضاح
٣٠ يونيو ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	رقم
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٥٢,٨٠٣	(١٢١,٧١٣)	(٢٨)
(١٨٦,٦٢١)	(٢٦٤,٢٣٤)	
(١٥,١٤٢)	(١٦,٠٧٤)	
(١٤٨,٩٦٠)	(٤٠٢,٠٢١)	
(٧٨٥,٧٥٧)	٤,٦٦٣,٤٩٠	(٣٣)
٨,٤١١,٢٣٥	١١,٦٦٥,٣٥٧	
٧,٦٢٥,٤٧٨	١٦,٣٢٨,٨٤٧	
٩,٦١١,٣٥٠	٩,٤٦١,٦٤٧	(١٢)
٤,٨١٧,١٥٠	١٥,٠٦٥,٨٥٧	(١٣)
٩,٦٧٩,٤٢٢	١٥,٤٣٤,٩٦٠	
(٩,١٨٦,٧٤٧)	(٨,٧٤٥,٥٦٣)	(١٢)
-	(٣٠٨,٩٦٩)	(١٣)
(٧,٢٩٥,٦٩٧)	(١٤,٥٧٩,٠٨٥)	
٧,٦٢٥,٤٧٨	١٦,٣٢٨,٨٤٧	

التدفقات النقدية من أنشطة التمويل

محصل (مسدد) من أدوات دين وقروض أخرى
توزيعات الأرباح المدفوعة
تغير حقوق الأقلية

صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التمويل

صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال الفترة المالية
رصيد النقدية وما في حكمها في أول الفترة المالية
رصيد النقدية وما في حكمها في آخر الفترة المالية

وتتمثل النقدية وما في حكمها فيما يلي :

نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي

أرصدة لدى البنوك

أدوات خزنة وأوراق حكومية أخرى

أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الأجنبي

أرصدة لدى البنوك ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر

أدوات خزنة وأوراق حكومية أخرى ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر

معاملات غير نقدية

مبلغ ٤٨,٥٣٤ ألف جنيه مصري قيمة إضافات أصول ثابتة تم تحويلها من الأرصدة المدينة إلى الأصول الثابتة خلال الفترة وقد تم إلغاء أثر ذلك من بندى التغير في الأرصدة المدينة والأصول الثابتة والأصول الغير ملموسة

مبلغ ٢٠,٠٢٣ ألف جنيه مصري قيمة فروق تقييم إستثمارات ماليه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل وقد تم إلغاء أثر ذلك من بندى احتياطي القيمة العادلة والإستثمارات الماليه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل والإستثمارات الماليه بالتكلفة المستهلكة والالتزامات الضريبية الموجبة والأرباح المحتجزة

مبلغ ٤٣٢,٧٢٦ ألف جنيه مصري قيمة أصول ألت ملكيتها تم تحويلها من قروض وتسهيلات العملاء إلى الأرصدة المدينة خلال الفترة وقد تم إلغاء أثر ذلك من بندى التغير في الأرصدة المدينة وقروض وتسهيلات العملاء

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

الفترة المالية المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في	
٣٠ يونيو ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	
٦٢١,٩٤٦	٣٢٠,٠٥٧	١,٢٥٧,٧١٨	٦٩٣,٨٤٣	صافي أرباح الفترة
(٤٢,١٢٥)	(٣٨,٩٠٨)	(٥,١٢٦)	٦,٣٧٢	أرباح (خسائر) فروق تقييم أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
(١٧٧,٧٦١)	(١١٤,٤١٨)	(٨٣,٥٢٢)	٤,٨٧٧	أرباح (خسائر) فروق تقييم أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
(٣,٧٢٤)	(٢,٥٦٣)	٧,١١٨	٤,٧٧٤	أرباح (خسائر) فروق تقييم صناديق استثمار بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
٢٩,٢٣٥	٥,٣٣٩	٧٦,٩٠٦	(١٤)	أرباح (خسائر) فروق تقييم أسعار صرف العملات الأجنبية لأدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
(٦,٥٧٨)	(١,٢٠١)	(١٧,٣٠٤)	٣	ضرائب الدخل
٤٢٠,٩٩٣	١٦٨,٣٠٦	١,٢٣٥,٧٩٠	٧٠٩,٨٥٦	صافي الدخل الشامل للفترة

١. معلومات عامة:

تأسس البنك المصري لتنمية الصادرات (شركة مساهمة مصرية) بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٨٣ طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٣ ونظامه الأساسي بجمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في محافظة القاهرة ٧٨ ش التسعين الجنوبي - مركز المدينة - القاهرة الجديدة ، والبنك مدرج في البورصة المصرية ، ويقوم البنك بتشجيع وتنمية الصادرات المصرية والمعاونة في قيام قطاع تصديري زراعي وصناعي وتجاري وخدمي وتقديم كافة الخدمات المصرفية التي تقوم بها كافة البنوك وذلك بالعملة المحلية والعملات الأجنبية الأخرى وذلك من خلال مركزه الرئيسي وعدد أربعة وأربعون فرعاً، وقد بلغ عدد العاملين ١٦٣٨ موظف في تاريخ القوائم المالية.

وافقت الجمعية العامة غير العادية للبنك المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢٨ على تعديل المادة (٤٨) من النظام الأساسي للبنك لتبدأ السنة المالية للبنك ببداية السنة الميلادية في أول يناير وتنتهي في ٣١ من ديسمبر .

يعتمد مجلس إدارة البنك إصدار القوائم المالية المجمعة للفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ بتاريخ ١٣ أغسطس ٢٠٢٣

ملخص السياسات المحاسبية:

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية المجمعة، وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

أ - أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

تم إعداد هذه القوائم المالية المجمعة وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس الإدارة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وكذلك وفقاً لتعليمات إعداد القوائم المالية للبنوك طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) "الأدوات المالية" الصادر من البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩، و يتم الرجوع لمعايير المحاسبة المصرية فيما لم يرد بشأنه نص خاص بهذه القواعد و التعليمات .

وأعد البنك القوائم المالية المجمعة للبنك وشركاته التابعة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، وقد تم تجميع الشركات التابعة تجميعاً كلياً في القوائم المالية المجمعة وهي الشركات التي للبنك فيها بصورة مباشرة وغير مباشرة أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة بصرف النظر عن نوعية النشاط ، ويمكن الحصول على القوائم المالية المجمعة للبنك من إدارة البنك. ويتم عرض الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك ومعالجتها محاسبياً بالتكلفة ناقصاً خسائر الاضمحلال .

تم تجميع القوائم المالية للشركات وفقاً لآخر قوائم مالية للشركات التابعة في ٣١ مارس ٢٠٢٣

ب – أسس تجميع القوائم المالية

ب/١ – الشركات التابعة:

- الشركات التابعة هي المنشآت التي يمتلك البنك بصورة مباشرة أو غير مباشرة القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية وعادة يكون للمجموعة حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للمجموعة القدرة على السيطرة على المنشأة الأخرى.
- يتم تجميع القوائم المالية للشركات التابعة بالقوائم المالية المجمعة للبنك وذلك اعتبارا من تاريخ بداية السيطرة وحتى تاريخ توقف البنك عن ممارسة حقوق تلك السيطرة.
- تم تجميع القوائم المالية للشركات التابعة والمستثمر بها بطريقة غير مباشرة اعتبارا من ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

وفيما يلي بيان بالشركات التابعة والشقيقة والاستثمارات المباشرة وغير مباشرة التي للبنك سيطرة عليها والتي تم تجميعها بالقوائم المالية المجمعة للبنك (الشركة القابضة) في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ :

نسبة المساهمة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	نسبة المساهمة	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	
%	بألف جنيه مصري	%	بألف جنيه مصري	
٩٩,٩٩	٤١٠,٩٧٩	٩٩,٩٩	٤١٠,٩٧٩	شركة إيجيبت كابيتال القابضة
٩٩,٩٩	٥,٠٠٠	٩٩,٩٩	٥,٠٠٠	العالمية القابضة للاستثمارات المالية
٩٩,٩٩	١٠٦,٩٨٩	٩٩,٩٩	١٠٦,٩٨٩	شركة بيتا الماليه القابضة
٧٠,٥٥	١٧٦,٣٨٣	٧٠,٥٥	١٧٦,٣٨٣	الشركة المصرية لضمان الصادرات
٣٩,٥٠	١١,٨٥٠	٣٩,٥٠	١١,٨٥٠	المصري للإستثمارات العقارية
٣٩,٥٠	٦٧,٩٤٠	٣٩,٥٠	٦٧,٩٤٠	شركة ايه بيتا للاستثمارات العقارية
٠,٠٥	٣	٠,٠٥	٣	ايجيبت كابيتال العقارية
٨٣,٣٣	١١٢,٥٠٠	٨٣,٣٣	١١٢,٥٠٠	شركة EBE FACTORS

كما تم تجميع شركة الاستثمارات السياحية بسهل حشيش وشركة تنمية السياحة المصرية (احدى الشركات التابعة لشركة ايجيبت كابيتال القابضة) والتي تمثل استثمار غير مباشر تتوافر فيه شروط السيطرة من قبل مصرفنا.

- نبذة مختصرة عن أنشطة المجموعة :

➤ شركة ايجيبت كابيتال القابضة :

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية (شركات قابضة) تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقها المالية وزيادة رؤوس أموالها.

➤ الشركة العالمية القابضة للتنمية والاستثمارات المالية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية (شركات قابضة) تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقها المالية وزيادة رؤوس أموالها.

➤ شركة بيتا المالية القابضة للاستثمارات المالية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية (شركات قابضة) تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقها المالية وزيادة رؤوس أموالها.

➤ الشركة المصرية لضمان الصادرات:

جاء في قانون إنشاء البنك المصري لتنمية الصادرات أن من أحد أغراضه الأساسية "العمل على وضع وتنفيذ نظام لتأمين مصدري السلع الوطنية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية التي قد يتعرضون لها لأسباب لا ترجع إلى خطأ المصدر سواء كانت تلك المخاطر ناشئة قبل تسليم السلع المتعاقد على تصديرها أو بعد تسليمها وذلك وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس إدارة البنك"، وقد أدى البنك هذه المهمة بإنشائه للشركة المصرية لضمان الصادرات عام ١٩٩٢ "شركة مساهمة مصرية".

➤ شركة المصري للاستثمارات العقارية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في مزاوله نشاط الاستثمار العقاري بكافة أنواعه بجميع أنحاء جمهورية مصر العربية.

➤ شركة إيه بيتا للاستثمارات العقارية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في مزاوله نشاط الاستثمار العقاري بكافة أنواعه بجميع أنحاء جمهورية مصر العربية.

➤ شركة ايجيبت كابيتال للاستثمارات العقارية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في مزاوله نشاط الاستثمار العقاري بكافة أنواعه بجميع أنحاء جمهورية مصر العربية.

➤ شركة تنمية السياحة المصرية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في إقامة المشروعات و المنشآت السياحية المختلفة مثل القرى السياحية و الفنادق و الموتيلاات وإقامة وتملك المنشآت الفندقية العائمة والقائمة بالفعل والسابق صدور تراخيص لها و المطاعم و استغلال وإدارة وبيع و تأجير هذه الوحدات جزئياً أو كلياً و تقديم كافة الخدمات اللازمة و المكملة لهذه المنشآت و مباشرة كافة الأنشطة السياحية المذكورة أعلاه سواء داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها و يجوز أن تكون لها مصلحة أو تشترك باي وجه من الوجوه مع الشركات و غيرها من المنشآت التي تزاوول أعمالا شبيهة بإعمالها أو التي قد تعاونها علي تحقيق غرضها في مصر وفي الخارج.

➤ شركة الاستثمارات السياحية بسهل حشيش:

تأسست شركة الاستثمارات السياحية بسهل حشيش " أوبروي الغردقة - سابقاً - شركة مساهمة مصرية" طبقاً لأحكام القانون ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ بناءً علي موافقة الهيئة العامة للإستثمار في ١٩ سبتمبر ١٩٩٤ تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في إقامة قرية سياحية مستوي خمس نجوم.

➤ شركة أي بي اي للتخصيم:

انشأت طبقاً للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ و خاضعة لاحكام قانون سوق المال و تم قيدها بالسجل التجارى و حصلت على ترخيص مزوالة النشاط من الهيئة العامة للرقابة المالية و يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء المجموعة للشركات. ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة للأصول المقدمة وأدوات حقوق الملكية المصدرة والالتزامات المتكبدة أو المقبولة في تاريخ التبادل ، مضافاً إليها أية تكاليف تعري مباشرة لعملية الاقتناء. ويتم قياس الأصول المقنتاه القابلة للتحديد والالتزامات وكذلك الالتزامات المحتملة المقبولة وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية. وتسجل الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة المجموعة في صافي الأصول بما في ذلك الأصول والالتزامات المحتملة المقنتاه القابلة للتحديد على أنها شهرة ، وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لذلك الصافي يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل.

ب/٢ - المعاملات المستبعدة عند تجميع القوائم المالية

عند التجميع يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والأرباح غير المحققة الناشئة عن المعاملات بين شركات المجموعة ، واستبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت تقدم دليلا على وجود اضمحلال في قيمة الأصل المحول . ويتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة كلما كان ذلك ضرورياً بحيث يتم ضمان تطبيق سياسات موحدة للمجموعة وتم تجميع القوائم المالية للشركات التابعة وفقاً لأخر ميزانية معتمدة.

٣/ - المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية

تعتبر المجموعة المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية على أنها معاملات مع أطراف خارج المجموعة ، ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن البيع إلى حقوق الأقلية وذلك في قائمة الدخل ، وينتج عن عمليات الشراء من حقوق الأقلية شهرة بما يمثل الفرق بين المقابل المدفوع للأسهم المقتناه والقيمة الدفترية لصافي الأصول للشركة التابعة.

٤/ب - الشركات الشقيقة

الشركات الشقيقة هي المنشآت التي تمتلك المجموعة نفوذًا مؤثرًا عليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة ولكن لا يصل إلى حد السيطرة ، وعادة يكون للمجموعة حصة ملكية من ٢٠ % إلى ٥٠ % من حقوق التصويت. تثبت الاستثمارات في الشركات التابعة و الشركات الشقيقة أولاً بالتكلفة ويتم المحاسبة عنها لاحقًا لتاريخ الاعتراف الأولي بطريقة حقوق الملكية. وتتضمن استثمارات المجموعة في الشركات الشقيقة الشهرة (ناقصًا أي اضمحلال متراكم في القيمة) التي تم تحديدها عند الاقتناء .

ج- التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة.

د- ترجمة العملات الأجنبية

د/١ - عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصري وهي عملة التعامل والعرض للبنك .

د/٢ - المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

- - تمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال الفترة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة ، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية الفترة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفرق الناتجة عن التقييم ضمن البنود التالية:

- صافي دخل المتاجرة أو صافي الدخل من الأدوات المالية الميوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر للأصول/الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك الميوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بحسب النوع.

• حقوق الملكية للمشتقات المالية بصفة تغطية مؤهلة للتدفقات النقدية أو بصفة تغطية مؤهلة لصافي الاستثمار.

• إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود.

- يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية المصنفة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغير في القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل).
- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ضمن احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية.

هـ - أدون الخزانة

يتم الاعتراف الأولي بأدون الخزانة بتكلفة إقتنائها وتظهر بقائمة المركز المالي بالقيمة العادلة مستبعداً منها رصيد العوائد التي لم تستحق بعد .

و - الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية مبيعة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وقروض ومديونيات، واستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة، استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولي.

- الإثبات والقياس المبدئي:

جميع الإضافات و الاستبعادات للأصول المالية يتم إثباتها في تاريخ العملية، و هو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء او بيع الأصل و ان الإضافات و الاستبعادات هي إضافة و استبعاداً للأصول المالية و التي تتطلب تسليم الأصول خلال الاطار الزمني المنصوص عليه عامة في القوانين او الأعراف حسب اعراف السوق.

يتم قياس الأصول او الالتزامات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة المضافاً إليها، في حالة البند الغير مدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر تكاليف المعاملة التي تنسب مباشرة الى الاقتناء او الإصدار.

- التصنيف:

عند الإثبات المبدئي، يتم تصنيف الأصول المالية كقياسها: بالتكلفة المستهلكة أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يتم قياس الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة عند استيفاء كل من الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

يتم الاحتفاظ بالأصول في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

ينتج عن الشروط التعاقدية للأصول المالية في تواريخ محددة التدفقات النقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

يتم قياس أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل فقط عند استيفاء كل من الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يتم الاحتفاظ بالأصول في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحقيق كل من تحصيل التدفقات النقدية وبيع الأصول المالية، وينتج عن الشروط التعاقدية للأصول المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الإثبات المبدئي لاستثمارات أسهم حقوق الملكية والتي لا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة، يجوز للبنك اختيار لا رجعه فيه بعرض التغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. يتم عمل هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حده.

تمثل القروض و المديونيات أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :

* الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بغرض المتاجرة، أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

* الأصول التي بوبها البنك على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولى بها.

*الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

يتم تصنيف جميع الأصول المالية الأخرى كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

* الخسائر الائتمانية المتوقعة:

تمثل المتطلبات في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ تغييراً جوهرياً عن متطلبات معيار المحاسبة المصري ٢٦ المتعلق بالأدوات المالية، الإثبات والقياس.

المعيار الجديد يؤدي الى تغييرات أساسية في محاسبة الأصول المالية وبعض جوانب محاسبة الالتزامات المالية. فيما يلي ملخص للتغيرات

الرئيسية في السياسات المحاسبية والناجمة عن اعتماد المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم ٩:

يطبق البنك نهج من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة و ذلك بالنسبة لأصول المالية المدرجة بالتكلفة المستهلكة و أدوات

الدين المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. يتم تحويل الأصول من خلال المراحل الثلاثية التالية و ذلك على

أساس التغير في جودة التصنيفات الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي لهذه الأصول :

• المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً

بالنسبة للتعرضات التي لم تكون هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي، يتم إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة

على مدى العمر المرتبط باحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى ١٢ شهراً القادمة.

- المرحلة الثانية : الخسائر الائتمانية على مدى العمر - غير مضمحلة ائتمانياً - بالنسبة للتعرضات الائتمانية التي كانت هناك زيادة

جوهرياً في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي ، و لكنها ليست مضمحلة ائتمانياً ، يتم إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على

مدى العمر.

- يتضمن نموذج تصنيف عملاء ائتمان الشركات أعداد تقييم للعملاء استناداً على معايير كمية ومعايير نوعية أخرى بأوزان

نسبية مختلفة وصولاً إلى تقييم نهائي للعميل يقابله معدل احتمالية الإخفاق على مستوى فئات التصنيف المختلفة متضمناً

النظرة المستقبلية والتي تعتمد على أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي لتعكس الأوضاع الاقتصادية والتي تأثر بدورها على تصنيف

العميل بالمستقبل ؛ علماً بأنه يتم تصنيف عملاء الائتمان على أساس فردي (Individual) وفيما يتعلق بمحفظة التجزئة

المصرفية ومدينو شراء أصول والقروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة من خلال المنتجات المختلفة ذات الخصائص المتشابهة

يتم تقييمها واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لها على أساس مجمع (Collective) واستناداً على البيانات بالسوق.

- يتم الاعتماد عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على نموذج التصنيف الائتماني المتعاقد معه واستناداً على المعادلة

التالية:

(معدل احتمالية الإخفاق x معدل الخسارة عند الإخفاق x الرصيد عند التعثر) ويتم قياسه على أساس فردي أو مجمع هذا

ويتضمن نموذج تصنيف عملاء ائتمان الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة على أعداد تقييم للعميل استناداً على معايير

كمية ومعايير نوعية أخرى بأوزان نسبية مختلفة وصولاً إلى تقييم نهائي للعميل يقابله معدل احتمالية الإخفاق على مستوى

فئات التصنيف المختلفة متضمناً النظرة المستقبلية والتي تعتمد على أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي لتعكس الأوضاع الاقتصادية

والتي تأثر بدورها على تصنيف العميل بالمستقبل مع احتساب معدل الخسارة عند الإخفاق وذلك على مستوى كل تسهيل بالإضافة الى ان معدل الخسارة عند الإخفاق (LGD) يمثل الخسارة في الجزء المكشوف بعد استبعاد معدل الاسترداد المتوقع (القيمة الحالية لما يمكن استرداده من قيمة الاستثمار في الأصل المالي سواء من ضمانات أو تدفقات نقدية مقسوماً على القيمة عند التعثر " ١ - معدل الاسترداد" ، ويتم احتساب هذا المعدل لكل تسهيل بشكل فردي) هذا ويتم الاعتماد بالأساس في الاحتساب على محاور أساسية موضحة على النحو التالي:

• التدفقات النقدية المتولدة من النشاط التشغيلي (Cash flow).

• الضمانات المقابلة للتسهيل (Collateral).

• الرافعة المالية للمقترض "Financial Leverage".

• أليه التزامات على المنشأة ذات أولوية في السداد عن دين مصرفنا.

يتمثل الرصيد عند التعثر (E.A.D) في الرصيد المستخدم في تاريخ إعداد المركز مضافاً إليه المبالغ التي قد يتم استخدامها في المستقبل من قبل العميل.

-المعايير الخاصة بتصنيف عملاء الائتمان فيما بين ٣ المراحل:

وتشمل أسس التصنيف لمحفظة عملاء الائتمان وفقاً للمعايير الكمية والمعايير النوعية المحددة من البنك المركزي واستناداً على خبرة القائمين على الإدارة؛ وبناءً عليه تم تصنيف جميع العملاء بناءً على المعايير التالية:

المرحلة الأولى:

تشمل هذه المرحلة جميع العملاء المنتظمين في السداد مع وجود إية متأخرات في السداد وتلك التي لا يتوافر فيهم أي من المعايير الواردة في المرحلة الثانية والثالثة وبالنسبة لعملاء ائتمان الشركات الكبرى والمشروعات المتوسطة يتم ادراج العملاء المصنفين من درجة مخاطر (٦-١).

المرحلة الثانية:

تشمل هذه المرحلة العملاء الذين شهدوا ارتفاعا ملحوظا في مخاطر الائتمان ويتم التصنيف في هذه المرحلة بناءا

على المعايير التالية: -

معايير نوعية	معايير كمية	البيان
<ul style="list-style-type: none"> • زيادة كبيرة بسعر العائد مما قد يؤثر سلباً على نشاط المقترض ويؤدي إلى زيادة المخاطر الائتمانية. • تغييرات سلبية جوهرية في النشاط والظروف المالية أو الاقتصادية التي يعمل فيها المقترض. • طلب الجدولة نتيجة صعوبات تواجه المقترض. • تغييرات سلبية جوهرية في نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة أو التدفقات النقدية. • تغييرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض. • العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدي/السيولة مثل التأخير في خدمة الدائنين/القروض التجارية. 	<ul style="list-style-type: none"> • إذا تأخر المقترض عن سداد التزاماته التعاقدية لمدة ٣٠ إلى ٩٠ يوم من تاريخ الاستحقاق. * • جميع العملاء بدرجة الجدارة الائتمانية ٧ (مخاطر تحتاج لعناية خاصة) • انخفاض في الجدارة الائتمانية للمقترض ثلاثة درجات مقارنة بدرجة الجدارة الائتمانية للعميل عند بداية التعامل مع مصرفنا 	قروض الشركات الكبرى والمتوسطة
<ul style="list-style-type: none"> • تغيرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض. 	<ul style="list-style-type: none"> • أظهر سلوك المقترض تأخر معتاد في السداد عن المهلة المسموح بها للسداد وبفترات تأخير من يوم واحد أقصى ٣٠ يوم * • متأخرات سابقة متكررة خلال الـ ١٢ شهرا السابقة. 	قروض المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وقروض التجزئة المصرفية والقروض العقارية

المرحلة الثالثة:

تشمل هذه المرحلة القروض والتسهيلات التي شهدت اضمحلالا في قيمتها (العملاء غير المنتظمين) والذي يستوجب حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل على أساس الفرق بين القيمة الدفترية وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة؛ ويتم التصنيف استنادا على المعايير التالية:

معايير نوعية	معايير كمية	البيان
<ul style="list-style-type: none"> • تعثر المقرض مالياً. • اختفاء السوق النشط للأصل المالي أو أحد الادوات المالية للمقرض بسبب صعوبات مالية. • احتمال أن يدخل المقرض في مرحلة الإفلاس أو اعادة الهيكلة نتيجة صعوبات مالية. • إذا تم شراء أصول المقرض المالية بخضم كبير يعكس خسائر الائتمان المتكبدة. 	<ul style="list-style-type: none"> • درجات تصنيف ائتماني ٨، ٩، ١٠. • و/أو تأخر المقرض أكثر من ٩٠ يوماً عن سداد اقساطه التعاقدية. 	قروض الشركات الكبرى والمتوسطة
<ul style="list-style-type: none"> • احتمال أن يدخل المقرض في مرحلة الإفلاس أو اعادة الهيكلة نتيجة صعوبات مالية. • إذا تم شراء أصول المقرض المالية بخضم كبير يعكس خسائر الائتمان المتكبدة. 	<ul style="list-style-type: none"> • تأخر المقرض أكثر من ٩٠ يوماً عن سداد اقساطه التعاقدية يصبح في حالة إخفاق. 	قروض المشروعات الصغيرة والصغيرة جداً والمتناهية الصغر.
<ul style="list-style-type: none"> • وفاة أو عجز المقرض. 	<ul style="list-style-type: none"> • تأخر المقرض أكثر من ٩٠ يوماً عن سداد اقساطه التعاقدية يصبح في حالة إخفاق. 	قروض التجزئة المصرفية والقروض العقارية

تم تعديلها بناءً على منشور البنك المركزي لتصبح ١٨٠ يوم.

حيث صدر قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ٧ ديسمبر ٢٠٢١ و الذي نص على
أولاً: بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة:

١. يتم ادراج العملاء ضمن المرحلة الثالثة في حالة عدم الالتزام بالشروط التعاقدية، في حالة وجود مستحقات تساوي أو تزيد عن ١٨٠ يوم متصلة (وذلك بدلاً من ٩٠ يوم وفقاً للتعليمات الحالية).

٢. بالنسبة للعملاء السابق ادراجهم بالمرحلة الثالثة لوجود مستحقات تساوي أو تزيد عن (٩٠) يوم، يتم ترقيتهم إلى المرحلة الثانية إذا كانت المستحقات تقل عن ١٨٠ يوم، مع استمرار الاحتفاظ بالخسائر الائتمانية المتوقعة المحسوبة لهؤلاء العملاء.

٣. يتم ترقية العملاء من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية في حالة استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية وسداد العوائد المستحقة المجنبة / المهمشة (حسب الأحوال) والانتظام في السداد لمدة ٩٠ يوم.

ثانياً: بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة - المنتظمة في السداد وفقاً للمركز في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ - وجاء تعثرهم نتيجة لتداعيات الأزمة الحالية:

يتعين ترقية هؤلاء العملاء من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية مع التأكيد على استمرار حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس المرحلة الثالثة، إلى أن يقوم العملاء باستيفاء كافة شروط الترقى وفقاً للتعديلات الواردة بالبند أولاً بعاليه، حتى يتسنى حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس المرحلة الثانية.

ثالثاً : يتم تطبيق كافة ما سبق لمدة ١٨ شهراً اعتباراً من ١٤ ديسمبر ٢٠٢١

تحديد مفهوم التعثر وتعديل تصنيف العميل ونقله إلى المرحلة الثالثة "Stage ٣" يعد جزء لا يتجزأ من دور إدارة المخاطر

والذي يتضمن معايير كمية ومؤشرات نوعية أخرى وذلك وفقاً لما جاء بالمعيار الدولي لإعداد القوائم المالية رقم "٩" بالفقرة رقم (B٥,٥,٣٧).

- الخسائر الائتمانية المتوقعة للديون غير المنتظمة:

يتم اتباع أيّاً من الأسس التالية لاحتساب معدل الخسارة عند الإخفاق (LGD) وذلك لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

(ECL) للعملاء غير المنتظمين:

- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية طبقاً لاتفاقات التسويات / الجدولة المبرمة.

- القيمة الحالية للضمانة القائمة بعد استبعاد المصروفات القضائية الخاصة بالتنفيذ.

- معدلات الإخفاق التاريخية.

• تقييم نموذج الاعمال

يقوم البنك بتقييم الهدف من نموذج الاعمال الذي يتم الاحتفاظ بالأصول من خلاله على مستوى محفظة الاعمال ؛ و هذه الطريقة تعكس

بشكل أفضل كيفية إدارة الاعمال و طريقة تقديم المعلومات الى الإدارة. فيما يلي المعلومات التي تم اخذها بعين الاعتبار:

- السياسات و الأهداف المحددة لمحفظة الاعمال و التطبيق العلمي لتلك السياسات. وبالأخص ما اذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق الإيرادات من الفوائد التعاقدية وتحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول و الاحتفاظ بها لغرض السيولة.

- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الاعمال و (الأصول المالية التي يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج الاعمال ذلك) وكيفية إدارة هذه

المخاطر و معدل تكرار المبيعات و قيمتها وتوقيتها في الفترات السابقة ، و أسباب تلك المبيعات ، بالإضافة الى توقعاتها بشأن أنشطة

المبيعات المستقبلية بالرغم من ذلك ،فأن المعلومات الخاصة بأنشطة المبيعات لا يمكن اخذها في الاعتبار بمفردها عن باقي الأنشطة ،

بل تعتبر جزء من عملية التقييم الشامل لكيفية تحقيق البنك لأهداف إدارة الأصول المالية بالإضافة الى كيفية تحقيق التدفقات النقدية .

- يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة او التي يتم ادارتها والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها

بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث لا يتم الاحتفاظ بها من اجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية و لا يتم الاحتفاظ بها

على حد سواء من اجل تحصيل التدفقات النقدية و بيع الأصول المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ القائم:

لأغراض هذا التقييم يتم تحديد المبلغ الأصلي على أساس القيمة العالة للأصول المالية عند الاثبات المبدئي. يتم تحديد (الفائدة) على أساس مقابل القيمة الزمنية للنقود و المخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم و ذلك خلال فترة معينة من الزمن او المخاطر الإقراض الأساسية الأخرى و التكاليف (مثال: مخاطر السيولة و التكاليف الإدارية)، و كذلك هامش الربح. و يوجد لدى البنك ٣ نماذج اعمال تتمثل في نموذج الاعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية ونموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع ونماذج أعمال أخرى تتضمن (المتاجرة-إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة-تعظيم التدفقات النقدية عن الطريق البيع).

• إعادة التصنيف

لا يتم تصنيف الأصول المالية بعد اثباتها المبدئي ، الا في حالة تغيير البنك لنموذج الاعمال لإدارة الأصول المالية.

٣- الاستبعاد:-

- الأصول المالية

يقوم البنك باستبعاد الأصول المالية عند انقضاء الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي او قامت بنقل حقوقها في استلام التدفقات النقدية وفقا للمعاملات التي يتم فيها نقل جميع المخاطر والمنافع الجوهرية وللملكية المتعلقة بالأصل المالي الذي تم نقله او عندما يقوم البنك بنقل او بقاء جميع المخاطر والمنافع الجوهرية للملكية وأنها لم تحتفظ بالسيطرة على الأصول المالية. عند استبعاد الأصول المالية ، فان الفرق بين القيمة المدرجة للأصل المالي او (القيمة المدرجة بجزء الاصل المالي المستبعد) ومجموع (المقابل المستلم) بما في ذلك أي صل جديد تم اقتناؤه مخصوم منه أي التزام جديد مفترض و أي مكسب او خسارة متراكمة تم اثباته في الدخل الشامل يتم اثباته في الأرباح او الخسائر. اعتبارا من ١ يوليو ٢٠١٩ لا يتم اثبات أي مكسب/خسارة مثبتة في الدخل الشامل الاخر فيما يتعلق باسهم حقوق الملكية في قائمة الأرباح و الخسائر عند استبعاد تلك الأسهم. يتم اثبات اية فوائد للأصول المالية المحولة التي تكون مؤهلة لاستبعاد التي يتم انشاؤها او الاحتفاظ من قبل البنك كأصل او التزام منفصل. اذا تم تعديل الشروط الخاصة بالأصول المالية ،يقيم البنك ما اذا كانت التدفقات النقدية للأصول المالية المعدلة تختلف اختلافا جوهريا في حالة وجود اختلافات جوهرية في التدفقات النقدية ،فتعتبرالحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية الناتجة من الأصول المالية الاصلية قد انقضت مدتها . ففي هذه الحالة ،يتم استبعاد الأصول المالية الاصلية و يتم اثبات الأصول المالية الجديدة بالقيمة العادلة.

يتم استبعاد الأصل المالي (كليا وجزئيا) عند:

- انقضاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل.
- قيام المجموعة بنقل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل و لكنه تعهدت بدفعها بالكامل دون تأخير جوهري الى طرف ثالث بموجب (ترتيب سداد) سواء قيام البنك بنقل جميع المخاطر و المنافع الجوهرية المتعلقة بالأصل او عندما لم يتم بنقل او إبقاء المخاطر و المنافع الجوهرية للأصول و لكنه قام بنقل السيطرة على الأصول.

الالتزامات المالية

- يتم استبعاد الالتزام المالي عندما يكون الالتزام تم أخلائه او ألقائه او انتهاء مدته.

ز - المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفاد لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

ح - أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية

- يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة. ويتم الحصول على القيمة العادلة من الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات، بحسب الأحوال. وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة.
- يتم معالجة المشتقات المالية الضمنية المشمولة في أدوات مالية أخرى، مثل خيار التحويل في السندات القابلة للتحويل إلى أسهم، باعتبارها مشتقات مستقلة عندما لا تكون الخصائص الاقتصادية والمخاطر لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وكان ذلك العقد غير مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافي دخل المتاجرة.
- ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبويب العقد المركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة أداة تغطية، وعلى طبيعة البند المغطى. ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات على أنها أياً مما يلي:
- تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).

• تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُنسب إلى أصل أو التزام معترف به ، أو تُنسب إلى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية) .

• تغطيات صافي الاستثمار في عمليات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار) .

ويتم استخدام محاسبة التغطية للمشتقات المخصصة لهذا الغرض إذا توافرت فيها الشروط المطلوبة.

يقوم البنك عند نشأة المعاملة بالتوثيق المستندي للعلاقة بين البنود المغطاة وأدوات التغطية ، وكذلك أهداف إدارة الخطر والاستراتيجية من الدخول في معاملات التغطية المختلفة . ويقوم البنك أيضاً عند نشأة التغطية وكذلك بصفة مستمرة بالتوثيق المستندي لتقدير ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية فعالة في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبنود المغطى.

ح/١ - تغطية القيمة العادلة

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات القيمة العادلة ، وذلك مع أية تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المغطى .

ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادلات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها وذلك إلى "صافي الدخل من العائد" .

ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية إلى "صافي دخل المتاجرة" .

ويؤخذ أثر عدم الفعالية في كافة العقود والبنود المغطاة المتعلقة بها الواردة في الفقرة السابقة إلى "صافي دخل المتاجرة" .

وإذا لم تُعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية، يتم استهلاك التعديل الذي تم على القيمة الدفترية للبنود المغطى الذي يتم المحاسبة عنه بطريقة التكلفة المُستهلكة، وذلك بتحميله على الأرباح والخسائر على مدار الفتره حتى الاستحقاق. وتبقى ضمن حقوق الملكية التعديلات التي أُجريت على القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية المغطاة حتى يتم استبعادها.

ح/٢ - تغطية التدفقات النقدية

يتم الاعتراف في حقوق الملكية بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات التدفقات النقدية. ويتم

الاعتراف على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الدخل "صافي دخل المتاجرة" .

ويتم ترحيل المبالغ التي تراكمت في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل في نفس الفترات التي يكون للبنود المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر.

وتؤخذ الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادلات العملة والخيارات إلى "صافي دخل المتاجرة" .

وعندما تستحق أو تُباع أداة تغطية أو إذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية، تبقى الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق

الملكية في ذلك الوقت ضمن حقوق الملكية، ويتم الاعتراف بها في قائمة الدخل عندما يتم الاعتراف أخيراً بالمعاملة المتنبأ بها. أما إذا لم

يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتنبأ بها ، عندها يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية على الفور إلى قائمة الدخل.

ح/٣ - تغطية صافي الاستثمار

يتم المحاسبة عن تغطيات صافي الاستثمار مثل تغطيات التدفقات النقدية. ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بالربح أو الخسارة من أداة التغطية المتعلقة بالجزء الفعال للتغطية؛ بينما يتم الاعتراف في قائمة الدخل على الفور بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال. ويتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل عند استبعاد العمليات الأجنبية.

ح/٤ - المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن "صافي دخل المتاجرة" بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل " صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

ط - الاعتراف بأرباح وخسائر اليوم الأول المؤجلة

بالنسبة للأدوات التي تُقاس بالقيمة العادلة يُعد أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة في تاريخ المعاملة هو سعر المعاملة (أى القيمة العادلة للمقابل المسلم أو المُستلم)، إلا إذا كان الاستدلال على القيمة العادلة للأداة في تاريخ تلك المعاملة يستند إلى أسعار مُعلنة للمعاملات في الأسواق أو باستخدام نماذج تقييم. وعندما يدخل البنك في معاملات يستحق بعضها بعد فترات طويلة ، يتم تحديد القيمة العادلة لها باستخدام نماذج تقييم قد لا تعتمد جميع مدخلاتها على أسعار أو معدلات أسواق مُعلنة ولذلك يتم الاعتراف الأولى بتلك الأدوات المالية بالقيمة العادلة التي يتم الحصول عليها من نموذج التقييم والتي قد تختلف عن سعر المعاملة.

وفى هذه الحالة لا يتم الاعتراف فوراً ضمن الأرباح أو الخسائر بالفرق بين سعر المعاملة والمبلغ الناتج من النموذج (تُعرف "بأرباح وخسائر اليوم الأول) ، بل تدرج الخسائر ضمن الأصول الأخرى والأرباح ضمن الإلتزامات الأخرى. ويتحدد توقيت الاعتراف بالربح والخسارة المؤجلة

لكل حالة على حدى، وذلك إما بإستهلاكها على عمر الأداة المالية المقنتاة إذا كانت ذات تاريخ إستحقاق ثابت ، أو بأن يؤجل الاعتراف بها بالأرباح أو الخسائر لحين أن تتمكن المنشأة من تحديد القيمة العادلة للأداة باستخدام مدخلات أسواق معلنة ، أو عند تسوية المعاملة. وحينما تظهر فيما بعد أسعار معلنة للأداة عندئذ يتم قياسها بالقيمة العادلة ، ويتم الاعتراف فوراً بقائمة الدخل بالتغيرات اللاحقة في القيمة العادلة.

ي- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تُحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المُستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي. وعند حساب معدل العائد الفعلي ، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية ، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي ، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

وعند تصنيف القروض أو المديونيات بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة لا يتم الاعتراف بإيرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي:

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد استرداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية.

- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يُتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة على القرض لحين سداد ٢٥% من أقساط الجدولة ويحد أدنى انتظام لمدة سنة وفي حالة استمرار العميل في الانتظام يتم إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم بالإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المُهمش قبل الجدولة الذي لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في المركز المالي قبل الجدولة.

ك- إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة ، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد والنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكماً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي.

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على القروض إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك على اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضا عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية ، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على القرض ، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك للقرض يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط. ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأي جزء من القرض أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين الآخرين.

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر - مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت - وذلك عند استكمال المعاملة المعنية. ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداء الخدمة. ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار الفتره التي يتم أداء الخدمة فيها.

ل - إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها.

م - اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول المالية ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء وإعادة البيع (ببند منفصل ضمن الالتزامات الأخرى، ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء على أنه عائد يستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

ن - اضمحلال الأصول المالية

ن/١ - الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. ويُعد الأصل المالي أو المجموعة من الأصول المالية مضمحلة ويتم تحمل خسائر اضمحلال ، عندما يكون هناك دليل موضوعي على اضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولي للأصل (حدث الخسارة) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

وتتضمن المؤشرات التي يستخدمها البنك لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر اضمحلال أياً مما يلي:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين.

- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقرض أو دخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقرض.
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقرض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
- اضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الائتمانية.

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولى على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدة ، ومثال ذلك زيادة عدد حالات الإخفاق في السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرفية ويقوم البنك بتقدير الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة وتتراوح هذه الفترة بصفة عامة بين ثلاثة إلى اثني عشر شهراً.

كما يقوم البنك أولاً بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال لكل أصل مالي على حدة إذا كان ذو أهمية منفرداً، ويتم التقدير على مستوى إجمالي أو فردي للأصول المالية التي ليس لها أهمية منفردة ، وفي هذا المجال يُراعى ما يلي:

إذا حدد البنك أنه لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً، سواء كان هاماً بذاته أم لا، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية التي لها خصائص خطر ائتماني مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقدير اضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية

إذا حدد البنك أنه يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي، عندها يتم دراسته منفرداً لتقدير اضمحلال، وإذا نتج عن الدراسة وجود خسائر اضمحلال ، لا يتم ضم الأصل إلى المجموعة التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع. إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.

ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر اضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، ولا يدخل في ذلك خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تحملها بعد، مخصصة باستخدام معدل العائد الفعلي للأصل المالي. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر اضمحلال ويتم الاعتراف بعبء اضمحلال عن خسائر الائتمان في قائمة الدخل.

وإذا كان القرض أو الاستثمار يحمل معدل عائد متغير، عندها يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي وفقاً للعقد عند تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل. ولأغراض العملية، قد يقوم البنك بقياس خسائر اضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام أسعار سوق معلنة، وبالنسبة للأصول المالية المضمونة، يراعى إضافة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي، وتلك التدفقات التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمان بعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك. ولأغراض تقدير اضمحلال على مستوى إجمالي، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من ناحية خصائص الخطر الائتماني، أي على أساس عملية التصنيف التي يجريها البنك أحياناً في الاعتبار نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافي ونوع الضمان وموقف المتأخرات والعوامل الأخرى ذات الصلة. وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول لكونها مؤشراً لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة. وعند تقدير اضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في الفترة التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

ويعمل البنك على أن تعكس توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية مع التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من فترة إلى أخرى، مثال لذلك التغيرات في معدلات البطالة، وأسعار العقارات، وموقف التسديدات وأية عوامل أخرى تشير إلى التغيرات في احتمالات الخسارة في المجموعة ومقدارها، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية.

يقوم البنك في تاريخ كل مركز مالي بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل أو استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة، وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، يُؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من قيمتها الدفترية، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل.

س- الاستثمارات العقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي والمباني المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إجاريه أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها أو تلك التي آلت إليه وفاءً لديون ويتم المحاسبة عن الاستثمارات العقارية بذات الطريقة المحاسبية المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة.

ع – الأصول غير الملموسة

١/ع برامج الحاسب الآلي

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق تطوير البرامج بالإضافة إلى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة.

يتم الاعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدي إلى الزيادة أو التوسع في أداء برامج الحاسب الآلي عن المواصفات الأصلية لها ، وتضاف إلى تكلفة البرامج الأصلية، يتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلي المعترف بها كأصل على مدار الفتره المتوقع الاستفادة منها فيما لا يزيد عن ثلاث سنوات.

٢/ع الأصول غير الملموسة الأخرى

وتتمثل في الأصول غير الملموسة بخلاف برامج الحاسب الآلي في التراخيص و منافع عقود الإيجار إن وجدت وتثبت الأصول غير الملموسة الأخرى بتكلفة اقتنائها ويتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت أو على أساس المنافع الاقتصادية المتوقع تحققها منها ، وذلك على مدار الأعمار الإنتاجية المقدرة لها (تتراوح ما بين ٣٣،٣٣% إلى ١٠٠%) ، وبالنسبة للأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد ، فلا يتم استهلاكها ، إلا أنه يتم اختبار الاضمحلال في قيمتها سنوياً وتُحمل قيمة الاضمحلال (إن وجد) على قائمة الدخل.

ف - الأصول الثابتة

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مقر المركز الرئيسي والفروع والمكاتب وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الاضمحلال. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في الفتره المالية التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى.

لا يتم إهلاك الأراضي ، ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة الأخرى باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل إلى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية ، كالتالي:

٤٠ سنة	المباني والإنشاءات
١٠-٥ سنوات	أعمال تجهيزات وتكيفات
٢٠ سنة	خزائن حديدية
٨ سنوات	آلات تصوير وفاكس
٥ سنوات	سيارات ووسائل نقل
١٠ سنوات	أجهزة كهربائية
٣ سنوات	أجهزة كهربائية (تليفون محمول)
٣ سنوات	أجهزة الحاسب الآلي
١٠ سنوات	أثاث

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل قوائم مالية، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً. ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الاضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية.

وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ، ويتم تحديد أرباح وخسائر الإستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية. ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل.

ص- أصول أخرى

يشمل هذا البند الأصول الأخرى التي لم تبوب ضمن أصول محددة بقائمة المركز المالي ومن أمثلتها الإيرادات المستحقة ، والمصروفات المقدمة بما في ذلك الضرائب المسددة بالزيادة (مستبعداً منها الإلتزامات الضريبية) ، والدفعات المسددة مقدماً تحت حساب شراء أصول ثابتة ، والرصيد المؤجل لخسائر اليوم الأول الذي لم يتم إستهلاكه بعد ، والأصول المتداولة وغير المتداولة التي آلت للبنك وفاءً لديون (بعد خصم مخصص خسائر الإضمحلال)، والتأمينات والعهد ، والسبائك الذهبية ، والعملات التذكارية ، والحسابات تحت التسوية المدينة ،

ويتم قياس معظم عناصر الأصول الأخرى بالتكلفة ، وفي حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر إضمحلال في قيمة تلك الأصول عندئذٍ تقاس قيمة الخسارة لكل أصل على حدى بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وصافى قيمته البيعية أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المخصومة بمعدل السوق الحالى لأصول مشابهة أيهما أعلى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل مباشرةً والإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى. وإذا ما إنخفضت خسارة الإضمحلال في أية فترة لاحقة وأمكن ربط ذلك الإنخفاض بشكل موضوعي مع حدث وقع بعد الإعتراف بخسارة الإضمحلال عندئذٍ يتم رد خسارة الإضمحلال المعترف بها من قبل إلى قائمة الدخل بشرط ألا ينشأ عن هذا الإلغاء قيمة دفترية للأصل في تاريخ رد خسائر الإضمحلال تتجاوز القيمة التي كان يمكن أن يصل إليها الأصل لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال هذه.

ق- اضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد ويتم اختبار اضمحلالها سنوياً. ويتم دراسة اضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم الاعتراف بخسارة اضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافى القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل ، أيهما أعلى. ولغرض تقدير اضمحلال، يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وُجد فيها اضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للاضمحلال إلى قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية.

ر - الإيجارات

ر/١ الاستئجار

ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي ناقصاً أية خصومات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

ر/٢ التأجير

بالنسبة للأصول المؤجرة إيجاراً تشغيلياً تظهر ضمن الأصول الثابتة في المركز المالى وتُهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المماثلة ، ويثبت إيراد الإيجار ناقصاً أية خصومات تُمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

ش- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء،

وتتضمن النقدية ، والأرصدة لدى البنوك المركزية خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي ، والأرصدة لدى البنوك ، وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى.

ت - المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلاي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات ، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام.

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات. ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة. ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ المركز المالي باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام . دون تأثره بمعدل الضرائب الساري . الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود ، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية.

ث - عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضماناً لقروض أو حسابات جارية مدينة مقدّم لعملائه من جهات أخرى ، وهي تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء مدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين . ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك.

ويتم الاعتراف الأولي في القوائم المالية بالقيمة العادلة في تاريخ منح الضمان التي قد تعكس أتعاب الضمان ، لاحقاً لذلك ، يتم قياس التزام البنك بموجب الضمان على أساس مبلغ القياس الأول ، ناقصاً الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمان في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان ، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ المركز المالي أيهما أعلى . ويتم تحديد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية، معززة بحكم الإدارة ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في الالتزامات الناتجة عن الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .

خ - مزايا العاملين

خ/١ - التزامات المعاشات

- يوجد لدى البنك صندوق تأمين خاص للعاملين بالبنك تأسس في ١ يوليو ٢٠٠٠ وخاضع لأحكام القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ ولائحته

التنفيذية بغرض منح مزايا تأمينية وتعويضية للأعضاء وتسرى أحكام هذا الصندوق و تعديلاتها على جميع العاملين بالمركز الرئيسي للبنك وفروعه بجمهورية مصر العربية.

ويلتزم البنك بأن يؤدي إلى الصندوق الاشتراكات الشهرية والسنوية طبقاً للائحة الصندوق وتعديلاتها، ولا يوجد علي البنك أى التزامات إضافية تلي سداد الاشتراكات. ويتم الاعتراف بالاشتراكات ضمن مصروفات مزايا العاملين عند استحقاقها. ويتم الاعتراف بالاشتراكات المدفوعة مقدماً ضمن الأصول إلى الحد الذي تؤدي به الدفعة المقدمة إلي تخفيض الدفعات المستقبلية أو إلى استرداد نقدي.

- كما تتمثل مزايا المعاش في حصة البنك في التأمينات الاجتماعية لموظفيه والتي يقوم بسدادها للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية طبقاً لقانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته ، ويقوم البنك بسداد حصته إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن كل فترة ويتم تحميل تلك الحصة على قائمة الدخل ضمن الأجور والمرتبات ببند المصروفات الإدارية وذلك عن الفترة التي يقدم فيها موظفي البنك خدماتهم . ويتم المحاسبة عن إلتزامات البنك بسداد مزايا المعاش باعتبارها نظم إشتراكات محددة وبالتالي فلا ينشأ إلتزام إضافي على البنك فيما يتعلق بمزايا المعاش لموظفيه.

خ/٢ – إلتزامات مزايا ما بعد إنتهاء الخدمة الأخرى – الرعاية الصحية

يقوم البنك بتقديم مزايا رعاية صحية للمتقاعدين فيما بعد إنتهاء الخدمة وعادة ما يكون إستحقاق هذه المزايا مشروطاً ببقاء العامل في الخدمة حتى سن التقاعد وإستكمال حد أدنى من فترة الخدمة ويتم المحاسبة عن إلتزام الرعايا الصحية بإعتباره نظم اشتراكات محددة.

ذ – ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة الفترة المالية كل من ضريبة الفترة والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة بنود حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافى الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية ، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالى .

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية ، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق

تخفيضه.

ض - الاقتراض

يتم الاعتراف بالقروض التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على القرض. ويقاس القرض لاحقاً بالتكلفة المستهلكة ، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة الاقتراض باستخدام طريقة العائد الفعلي.

ظ - رأس المال

ظ/١ - تكلفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات خصماً من حقوق الملكية وبصافي المتحصلات بعد الضرائب.

ظ/٢ - توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في الفترة المالية التي تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون ، ولا يعترف بأى إنترام على البنك تجاه العاملين وأعضاء مجلس الإدارة في الأرباح المحتجزة إلا عندما يتقرر توزيعها .

ظ/٣ - أسهم الخزينة

في حالة قيام البنك بشراء اسهم راس المال يتم خصم مبلغ الشراء من اجمالي حقوق الملكية، حيث يمثل تكلفة اسهم خزينة وذلك حتي يتم الغاؤها ، وفي حالة بيع تلك الاسهم أو اعادة اصدارها في فترة لاحقة يتم اضافة كل المبالغ المحصلة الي حقوق الملكية .

غ - أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة الأمانة مما ينتج عنه امتلاك أو إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات ، أو صناديق مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها ليست أصولاً للبنك

ر - أرقام المقارنة:

يُعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغييرات في العرض المستخدم في العام الحالي.

٢. إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة ، وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي ، ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معاً ، ولذلك يهدف البنك إلي تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد وإلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك ، ويُعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى. ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يُعتمد عليها ونظم معلومات مُحدثة أولاً بأول. ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة.

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة. وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك ، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل ، بالإضافة إلى سياسات مكتوبة تغطي مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية، وخطر أسعار العائد ، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية. بالإضافة إلي ذلك، فإن إدارة المخاطر تُعد مسؤولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل.

أ - خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته، ويُعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر. ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة الإقراض التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين. كما يوجد خطر الائتمان أيضاً في الأدوات المالية خارج المركز المالي مثل ارتباطات القروض. وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره إلي مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

أ/١ قياس خطر الائتمان

القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء ، ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي :

- احتمالات الإخفاق (التأخر) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية

- المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق
- خطر الإخفاق الافتراضي.

وتتطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الاضمحلال وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ الذي يعتمد على الخسائر التي تحققت في تاريخ المركز المالي (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة.

يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر على مستوى كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء. وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخليا وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسئولي الائتمان للوصول إلى تصنيف الجدارة الملائم. وقد تم تقسيم عملاء البنك إلى أربع فئات للجدارة. ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدى احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقييم مدى احتمال التأخر. ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضرورياً. ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها على التنبؤ بحالات التأخر.

فئات التصنيف الداخلي للبنك

<u>التصنيف</u>	<u>مدلول التصنيف</u>
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

يعتمد المركز المعرض للإخفاق على المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر.

على سبيل المثال، بالنسبة للقرض، يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية. وبالنسبة للارتباطات، يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلاً بالإضافة إلى المبالغ الأخرى التي يتوقع أن تكون قد سُحبت حتى تاريخ التأخر، إن حدث.

وتمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر. ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكيد يختلف ذلك بحسب نوع المدين، وأولوية المطالبة، ومدى توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الأخرى.

أدوات الدين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى.

بالنسبة لأدوات الدين والأذون الحكومية، يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية ما يعادله إدارة خطر الائتمان، وإن لم تكن مثل هذه

التقييمات متاحة، يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان. ويتم النظر إلي تلك الاستثمارات في الأوراق المالية والأذون علي أنها طريقة للحصول علي جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل.

٢/ سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركيز خطر الائتمان علي مستوي المدين والمجموعات والصناعات والدول. ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوي كل مقترض، أو مجموعة مقترضين، وعلى مستوي الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية. ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلي ذلك. ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني علي مستوي المقترض / المجموعة والمنتج والقطاع والدولة من قبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية.

ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي مقترض بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج المركز المالي ، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة. ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يوميا. يتم أيضا إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإقراض كلما كان ذلك مناسباً.

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر:

الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان. ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة . ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة ومن الأنواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات :

- الرهن العقاري

- رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع

- رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية

وغالباً ما يكون التمويل علي المدى الأطول والإقراض للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان. ولتخفيض خسارة الائتمان إلي الحد الأدنى ، يسعى البنك للحصول علي ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الاضمحلال لأحد القروض أو التسهيلات.

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضمانا لأصول أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأذون

الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية.

المشتقات

يحتفظ البنك بإجراءات رقابية حصيفة علي صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء علي مستوى كل من القيمة والمدة. ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدد بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذي يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقدية / الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة. ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد الإقراض الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق. ولا يتم عادة الحصول علي ضمانات في مقابل الخطر الائتماني علي تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإبداعات هامشية من الأطراف الأخرى. وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول علي نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الأخرى لتغطية مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم .

ترتيبات المقاصة الرئيسية

يقوم البنك بالحد من مخاطر الائتمان عن طريق الدخول في اتفاقيات تصفية رئيسية مع الأطراف التي تمثل حجم هام من المعاملات. ولا ينتج بصفة عامة عن اتفاقيات التصفية الرئيسية أن يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الظاهرة بالمركز المالي وذلك لأن التسوية عادة ما تتم علي أساس إجمالي، إلا أنه يتم تخفيض خطر الائتمان المصاحب للعقود التي في صالح البنك عن طريق اتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك لأنه إذا ما حدث تعثر، يتم إنهاء وتسوية جميع المبالغ مع الطرف الآخر بإجراء المقاصة. ومن الممكن أن يتغير مقدار تعرض البنك للخطر الائتماني الناتج عن أدوات المشتقات الخاضعة لاتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك خلال فترة قصيرة نظراً لأنه يتأثر بكل معاملة تخضع لتلك الاتفاقيات.

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب. وتحمل عقود الضمانات المالية ذات خطر الائتمان المتعلق بالقروض. وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر.

وتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصروح به لمنح القروض ، أو الضمانات، أو الاعتمادات المستندية. ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان. إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة. ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل.

٣/١ سياسة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق ذكرها (إيضاح أ/١) بدرجة كبيرة علي تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة الإقراض والاستثمار. وبخلاف ذلك ، يتم الاعتراف فقط بخسائر الاضمحلال التي وقعت في تاريخ المركز المالي لأغراض التقارير المالية بناء علي أدلة موضوعية تشير إلي الاضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظراً لاختلاف الطرق المطبقة، تقل عادة خسائر الائتمان المحملة علي القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الجدارة الائتمانية المستخدم لأغراض قواعد البنك المركزي المصري.

مخصص خسائر الاضمحلال الوارد في المركز المالي في نهاية الفترة المالية مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربعة.

ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل المركز المالي المتعلقة بالقروض والتسهيلات والاضمحلال المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك:

تقييم البنك	٣٠ يونيو ٢٠٢٣		٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	
	قروض وتسهيلات	مخصص خسائر الاضمحلال	قروض وتسهيلات	مخصص خسائر الاضمحلال
ديون جيدة	٨٣,٢٩%	١٩,١٦%	٨٠,٢٣%	١٤,٦٤%
المتابعة العادية	١٤,٠٤%	٢٨,٣٠%	١٥,٠٩%	١٩,٢٥%
المتابعة الخاصة	٠,٣٢%	٤,٤٩%	١,١٠%	٦,٩٨%
ديون غير منتظمة	٢,٣٥%	٤٨,٠٥%	٣,٥٩%	٥٩,١٣%
	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير إلى وجود اضمحلال طبقاً لمعيار المحاسبة المصري

رقم (٢٦)، واستناداً إلى المؤشرات التالية التي حددها البنك:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقرض أو المدين.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.

- توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض .
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحة امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية .
- اضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الائتمانية.

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنويا أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الاضمحلال على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردى وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ المركز المالي على أساس كل حالة على حدة ، ويجرى تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة. ويشمل التقييم عادة الضمان القائم، بما في ذلك إعادة تأكيد إمكانية التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات.

ويتم تكوين مخصص خسائر الاضمحلال على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية.

٤/ نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة إلى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة في إيضاح أ/١، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري. ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعه المالي ومدى انتظامه في السداد.

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري. وفي حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، يتم تجنب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة . ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين. ويُعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع.

وفيما يلي بيان فئات الجدارة وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان.

أولاً: أسس تقييم الجدارة الائتمانية للمؤسسات:

مذلول التصنيف	التصنيف	نسبة المخصص	مذلول التصنيف	تصنيف البنك المركزي
الداخلي	الداخلي			
ديون جيدة	١	صفر	مخاطر منخفضة	١
ديون جيدة	١	%١	مخاطر معتدلة	٢
ديون جيدة	١	%١	مخاطر مرضية	٣
ديون جيدة	١	%٢	مخاطر مناسبة	٤
ديون جيدة	١	%٢	مخاطر مقبولة	٥
المتابعة العادية	٢	%٣	مخاطر مقبولة حدياً	٦
المتابعة الخاصة	٣	%٥	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	٧
ديون غير منتظمة	٤	%٢٠	دون المستوى	٨
ديون غير منتظمة	٤	%٥٠	مشكوك في تحصيلها	٩
ديون غير منتظمة	٤	%١٠٠	رديئة	١٠

ثانياً: أسس تصنيف القروض الصغيرة وفقاً للأنشطة الاقتصادية

قروض غير منتظمة			قروض منتظمة	شروط التصنيف
رديئة	مشكوك في تحصيلها	دون المستوى		
اثنا عشر شهراً	تسعة أشهر	ستة أشهر	—	مدة التأخر في السداد
%١٠٠	%٥٠	%٢٠	%٣	المخصص

٥- الحد الأقصى لخطر الائتمان قبل الضمانات

البنود المعرضة لخطر الائتمان في الميزانية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٩,٨٢٥,١٥٩	٩,٤٦٧,٩٨٤	نقدية و ارصدة لدى البنك المركزى
(٤,٢٦٥)	(٦,٣٣٨)	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
٩,٩٢٨,٥٠٩	١٥,٠٧٨,٦٥٥	- ارصدة لدى البنوك
(٣٥)	(١٢,٧٩٨)	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
٢١٢,٠٤١	٢٨٠,٠٨٥	- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر: أدوات دين
		قروض وتسهيلات للعملاء
		- قروض لأفراد:
		- حسابات جارية مدينة
٢٦٣,٢٧٣	٥٨١,٨٦٧	- بطاقات ائتمان
٦٥,٢٧٢	٩٦,١٣٩	- قروض شخصية
٣,٧٨٠,٧٧١	٤,٦٥٨,١٤٨	- قروض عقارية
٤٢٥,٧٦٥	٦٣١,٢٠٥	- قروض لمؤسسات:
		- حسابات جارية مدينة
٢٤,٥٠٨,٢٢٠	٢٩,٣٦٣,٤٢٢	- قروض مباشرة
٨,٩٠٩,١٧٦	٩,٥٠٨,٦١٣	- قروض مشتركة
٦,٧٤٠,٠١٧	٧,٦١٠,٢٩٧	يخصم : إيرادات تحت التسوية
(١٣٤,٣٤٢)	(١٥٣,٧٧٣)	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
(١,٧٠٥,٦٧٥)	(١,٩٢٥,٣٥٠)	قروض وتسهيلات للبنوك
٢٦٨,٥٢٨	٣٥١,٥٧٣	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
(٢٠٧)	(٨٤)	مشتقات مالية
-	٢,٨٢٠	استثمارات مالية: أدوات دين من خلال الدخل الشامل و بالتكلفة المستهلكة
٢٧,٤٤١,٤٧٦	٢٥,٠٥٥,٢٤٦	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
(٣٥,٣٦١)	(٧١,٨٧٧)	أصول أخرى (إيرادات مستحقة)
١,٠٨٥,٦٦٨	١,٠٧٢,١٧٥	
٩١,٥٧٣,٩٩٢	١٠١,٥٨٨,٠١٢	الإجمالي

البند المعرضة لخطر الائتمان خارج المركز المالي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٩,٦٧٤,٠٣١	١٢,٨٨٩,٩٣٨	خطابات ضمان
٢,٧٨٥,٢١٩	٣,٣١٩,٠٧٢	الاعتمادات المستندية (استيراد)
١,٠٢٩,٠١٣	٢,٢١٧,٥٨٨	الاعتمادات المستندية (تصدير معززة)
٥١٢,٤٠٠	١,٢٩١,١٩٦	اوراق مقبولة الدفع
(٣,٨٠٠,١١٩)	(٤,١٣٩,٢٧٠)	يخصم : غطاءات نقدية
١٠,٢٠٠,٥٤٣	١٥,٥٧٨,٥٢٤	الصافي
٣,٠٦٠,٨٠٥	٢,٧٦٥,٧٣٣	ارتباطات غير قابلة للإلغاء عن تسهيلات ائتمانية
١٣,٢٦١,٣٤٩	١٨,٣٤٤,٢٥٧	إجمالي

قروض وتسهيلات للبنوك والعملاء

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٤٢,٧٨٤,٤٢٨	٥٠,٤٩٨,٥٠٣	لا يوجد عليها متأخرات أو اضمحلال
٢٩٧,٧٧٨	٧١١,٤٧١	متأخرات ليست محل اضمحلال
١,٦١٠,٢٨٩	١,٢٣٩,٧١٩	محل اضمحلال
٤٤,٦٩٢,٤٩٤	٥٢,٤٤٩,٦٩٢	الإجمالي
(١٣٤,٣٤٢)	(١٥٣,٧٧٣)	يخصم: إيرادات تحت التسوية
(١,٧٠٥,٦٧٥)	(١,٩٢٥,٣٥٠)	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
٤٢,٨٥٢,٤٧٧	٥٠,٣٧٠,٥٦٩	الصافي

قروض وتسهيلات للبنوك والعملاء

قروض وتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال.

ويتم تقييم الجودة الائتمانية لمحفظه القروض والتسهيلات التي لا يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال وذلك بالرجوع الى التقييم الداخلى المستخدم بواسطة البنك.

٣٠ يونيو ٢٠٢٣

ألف جنيه مصري

التقييم	أفراد				مؤسسات		إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء
	حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	
١- جيدة	٥٨١,٨٦٧	٧٤,٦٠٣	٤,٢٨٣,٠١٤	٦٢٥,٠٣٩	٢٥,٠٣٢,٠٦٠	٧,٧٣٧,٤٦٣	٤٣,٣٢٢,٩٥١
٢- المتابعة العادية	-	-	-	-	٣,١٠١,٣٢٥	١,٨٠٨,٦٧٥	٧,١٧٥,٥٥٢
الإجمالي	٥٨١,٨٦٧	٧٤,٦٠٣	٤,٢٨٣,٠١٤	٦٢٥,٠٣٩	٢٨,١٣٣,٣٨٥	٩,٥٤٦,١٣٨	٥٠,٤٩٨,٥٠٣

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

ألف جنيه مصري

التقييم	أفراد				مؤسسات		إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء
	حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	
١- جيدة	٢٦٣,٢٧٣	٥٤,٧١١	٣,٥٢٣,١٨٢	٤٢٠,١٤٨	٢٠,٣٨٥,٥١٥	٦,٧٩٤,٣٨٨	٣٥,٦٢٠,٠١٨
٢- المتابعة العادية	-	-	-	-	٢,٩٣٦,٦٣٣	١,٦٩٤,٥٤٨	٧,١٦٤,٤١٠
الإجمالي	٢٦٣,٢٧٣	٥٤,٧١١	٣,٥٢٣,١٨٢	٤٢٠,١٤٨	٢٣,٣٢٢,١٤٧	٨,٤٨٨,٩٣٦	٤٢,٧٨٤,٤٢٨

قروض وتسهيلات للعملاء توجد عليها متأخرت وليست محل اضمحلال

هي القروض والتسهيلات التي توجد عليها متأخرت ولكنها ليست محل اضمحلال، إلا إذا توافرت معلومات أخر تفيد عكس ، وتمثل القروض والتسهيلات للعملاء التي يوجد عليها متأخرت وليست محل اضمحلال والقيمة العادلة للضمانات المتعلقة بها فيما يلي

ألف جنيه مصري						٣٠ يونيو ٢٠٢٣
إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء	مؤسسات			أفراد		التقييم
	قروض مشتركة	قروض مباشرة	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	
٤٤٠,٩٩٤	٢٠٠,١٩٨	٣٤,٧٦٧	-	١٩١,٤٨٠	١٤,٥٤٩	متأخرات حتى ٣٠ يوم
٢٧٠,٤٧٧	١٥٥,٦٤٢	٤,٢٣٦	٦,١٦٦	٩٩,٠٣٨	٥,٣٩٤	متأخرات من ٣١ الى ٩٠ يوم
٧١١,٤٧١	٣٥٥,٨٤١	٣٩,٠٠٣	٦,١٦٦	٢٩٠,٥١٨	١٩,٩٤٣	الإجمالي

ألف جنيه مصري						٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء	مؤسسات			أفراد		التقييم
	قروض مشتركة	قروض مباشرة	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	
٢٣٢,٣٥٦	٢٧,٩٨٥	٥٦,٩٣٠	٤,٢٥٦	١٣٥,٦٨٩	٧,٤٩٦	متأخرات حتى ٣٠ يوم
٦٥,٤٢٢	-	٣,٣٦٤	١,٣٦٢	٥٨,٦١٥	٢,٠٨٠	متأخرات من ٣١ الى ٩٠ يوم
٢٩٧,٧٧٨	٢٧,٩٨٥	٦٠,٢٩٤	٥,٦١٧	١٩٤,٣٠٥	٩,٥٧٦	الإجمالي

قروض وتسهيلات للعملاء محل اضمحلال بصفة منفردة

بلغ رصيد القروض والتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة قبل الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات مبلغ ١,٢٣٩,٧١٩ ألف جنيه في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ مقابل مبلغ ١,٦١٠,٢٨٩ ألف جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢. وفيما يلي تحليل بالقيمة الإجمالية للقروض والتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة وقد بلغت اجمالى القيمة العادلة للضمانات مبلغ ١٤٧,٧٨٩ ألف جنيه

ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٣					التقييم
	مؤسسات		أفراد			
	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء	
١,٢٣٩,٧١٩	٢٠٦,٤٧٣	٩٤٧,٠٣٦	٨٤,٦١٦	١,٥٩٣	قروض محل اضمحلال بصفة منفردة	
١,٢٣٩,٧١٩	٢٠٦,٤٧٣	٩٤٧,٠٣٦	٨٤,٦١٦	١,٥٩٣	الإجمالي	
ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢					التقييم
	مؤسسات		أفراد			
	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء	
١,٦١٠,٢٨٩	٤٨٤,٢٨٠	١,٠٦١,٧٣٩	٦٣,٢٨٥	٩٨٥	قروض محل اضمحلال بصفة منفردة	
١,٦١٠,٢٨٩	٤٨٤,٢٨٠	١,٠٦١,٧٣٩	٦٣,٢٨٥	٩٨٥	الإجمالي	

قروض وتسهيلات تم إعادة هيكلتها

تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة تمديد ترتيبات السداد ، وتنفيذ برامج الإدارة الجبرية ، وتعديل وتأجيل السداد. وتعتمد سياسات تطبيق إعادة الهيكلة على مؤشرات أو معايير تشير إلى أن هناك احتمالات عالية لاستمرار السداد وذلك بناء على الحكم الشخصي للإدارة. وتخضع تلك السياسات للمراجعة المستمرة.

ومن المعتاد تطبيق إعادة الهيكلة على القروض طويلة الأجل، خاصة قروض تمويل العملاء . وقد بلغت القروض والتسهيلات للعملاء التي تم إعادة التفاوض بشأنها (هو رصيد صافي المديونية للعملاء الذين تم تسوية مديونياتهم) مبلغ ٢٦٢,٢٢٧ فقط مائتان وثمان و ستون مليون ومائتان وسبعة و عشرون الف جنيه) في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣

أ- أدوات دين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى

يمثل الجدول التالي تحليل أدوات الدين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى وفقا لوكالات التقييم في آخر الفترة المالية.

القيمة بالألف جنيه مصري

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	استثمارات في أوراق مالية
استثمارات في اوراق مالية	استثمارات في اوراق مالية	
(ادوات دين)	(ادوات دين)	
٢٧,٣٩٥,٢٥٣	٢٥,٢٦٣,٤٥٤	تقييم B
٢٧,٣٩٥,٢٥٣	٢٥,٢٦٣,٤٥٤	الإجمالي

٧-أ تركيز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان

- القطاعات الجغرافية

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب القطاع الجغرافي في آخر الفترة الحالية، عند اعداد هذا الجدول ، تم توزيع المخاطر على القطاعات الجغرافية وفقا للمناطق المرتبطة بعملاء البنك.

ألف جنيه مصري

الإجمالي	الوجه القبلي	الإسكندرية والدلتا وسيناء		القاهرة الكبرى	
٩,٤٦٧,٩٨٤	٤٧,٧٧٠	٢٦٨,٤٠٦	٩,١٥١,٨٠٨	نقدية و ارصدة لدى البنك المركزي	
(٦,٣٣٨)	-	-	(٦,٣٣٨)	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	
١٥,٠٧٨,٦٥٥	-	-	١٥,٠٧٨,٦٥٥	ارصدة لدى البنوك	
(١٢,٧٩٨)	-	-	(١٢,٧٩٨)	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	
٢٨٠,٠٨٥	-	-	٢٨٠,٠٨٥	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر	
				قروض وتسهيلات للعملاء :	
				قروض لافراد:	
٥٨١,٨٦٧	١٥,٧٨٨	٢٨٤,٥٣٠	٢٨١,٥٤٩	حسابات جارية مدينة	
٩٦,١٣٩	٦,٤٤١	٢١,٢٠٥	٦٨,٤٩٣	بطلقات ائتمان	
٤,٦٥٨,١٤٨	٣٢١,٦٧٣	١,٢٨٠,٢٤٩	٣,٠٥٦,٢٢٧	قروض شخصية	
٦٣١,٢٠٥	٥٦,٤٠٣	١١٥,٠٣٦	٤٥٩,٧٦٦	قروض عقارية	
				قروض لمؤسسات:	
٢٩,٣٦٣,٤٢٢	٤١٦,١١٧	٥,٦٨٠,٤٩٧	٢٣,٢٦٦,٨٠٨	حسابات جارية مدينة	
٩,٥٠٨,٦١٣	٥٢٦,٩٤٧	١,٥٨٩,٦٤٠	٧,٣٩٢,٠٢٦	قروض مباشرة	
٧,٦١٠,٢٩٧	١٧٠,٥٩٨	١٦٩,٧٥٠	٧,٢٦٩,٩٤٩	قروض مشتركة	
(١٥٣,٧٧٣)	-	(١,٢٣٦)	(١٥٢,٥٣٧)	يخصم : إيرادات تحت التسوية	
(١,٩٢٥,٣٥٠)	(٧٠,٥٤٤)	(٥١٦,٥٧٦)	(١,٣٣٨,٢٣١)	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	
٣٥١,٥٧٣	-	٢٣٧,٩٠١	١١٣,٦٧٢	قروض و تسهيلات للبنوك	
(٨٤)	-	(٥٧)	(٢٧)	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	
٢,٨٢٠	-	-	٢,٨٢٠	مشتقات مالية	
				استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر:	
١٥,٠٩٩,٣٥٢	-	-	١٥,٠٩٩,٣٥٢	- أدوات دين	
(٦٦,٢٠١)	-	-	(٦٦,٢٠١)	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	
				استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:	
٩,٩٥٥,٨٩٤	-	-	٩,٩٥٥,٨٩٤	- أدوات دين	
(٥,٦٧٥)	-	-	(٥,٦٧٥)	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	
١,٠٧٢,١٧٥	-	-	١,٠٧٢,١٧٥	أصول أخرى (إيرادات مستحقة)	
١٠١,٥٨٨,٠١٢	١,٤٩١,١٩٢	٩,١٢٩,٣٤٨	٩٠,٩٦٧,٤٧١	الإجمالي	

- قطاعات النشاط

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب النشاط الذي يزاوله عملاء البنك.

ألف جنيه مصري	قطاع الأفراد و الأنشطة الأخرى	قطاع عالم خارجي ومعاملات دولية	قطاع خاص	قطاع حكومي	
٩,٤٦٧,٩٨٤	-	-	-	٩,٤٦٧,٩٨٤	نقدية و ارصدة لدى البنك المركزي
(٦,٣٣٨)	-	-	-	(٦,٣٣٨)	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
١٥,٠٧٨,٦٥٥	-	٣,٦٣٨,٥٥١	١٧٥,٨٠٣	١١,٢٦٤,٣٠١	ارصدة لدى البنوك
(١٢,٧٩٨)	-	-	-	(١٢,٧٩٨)	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
٢٨٠,٠٨٥	-	-	-	٢٨٠,٠٨٥	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر : قروض وتسهيلات للعملاء :
					قروض لافراد:
٥٨١,٨٦٧	٥٨١,٨٦٧	-	-	-	حسابات جارية مدينة
٩٦,١٣٩	٩٦,١٣٩	-	-	-	بطلقات ائتمان
٤,٦٥٨,١٤٨	٤,٦٥٤,٣٨٣	-	٣,٣٦٧	٣٩٩	قروض شخصية
٦٣١,٢٠٥	٦٢٦,٥٥٢	-	٢,٥٥٤	٢,٠٩٩	قروض عقارية
					قروض لمؤسسات:
٢٩,٣٦٣,٤٢٢	٦٦٦,٨٣٩	-	٢٨,١٠٢,٨٩٧	٥٩٣,٦٨٦	حسابات جارية مدينة
٩,٥٠٨,٦١٣	٥٢٤,٢٦٢	-	٨,٩٨٤,٣٥١	-	قروض مباشرة
٧,٦١٠,٢٩٧	-	-	٣,٤٦٥,٧٢٦	٤,١٤٤,٥٧١	قروض مشتركة
(١٥٣,٧٧٣)	-	-	(١٥٣,٧٧٣)	-	يخصم : إيرادات تحت التسوية
(١,٩٢٥,٣٥٠)	(١,٩٢١)	-	(١,٨٨٢,١٠٦)	(٤١,٣٢٤)	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
٣٥١,٥٧٣	-	٣٥١,٥٧٣	-	-	قروض و تسهيلات للبنوك
(٨٤)	-	(٨٤)	-	-	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
٢,٨٢٠	-	-	-	٢,٨٢٠	مشتقات مالية
					استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل:
١٥,٠٩٩,٣٥٢	-	-	-	١٥,٠٩٩,٣٥٢	- أدوات دين
(٦٦,٢٠١)	-	-	(٠)	(٦٦,٢٠١)	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
					استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:
٩,٩٥٥,٨٩٤	-	-	-	٩,٩٥٥,٨٩٤	- أدوات دين
(٥,٦٧٥)	-	-	-	(٥,٦٧٥)	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
١,٠٧٢,١٧٥	١,٠٧٢,١٧٥	-	-	-	أصول أخرى (إيرادات مستحقة)
١٠,١٥٨٨,٠١٢	٨,٢٢٠,٢٩٦	٣,٩٩٠,٠٤٠	٣٨,٦٩٨,٨٢١	٥٠,٦٧٨,٨٥٥	الإجمالي

(ب) خطر السوق

يقوم البنك على إتباع منهج يهدف إلى تحقيق التوازن ما بين تعظيم ربحية ودعم سلامة ونمو المركز المالي للبنك في حدود المستوى المقبول للمخاطر. ومن ثم يتم تحديد، ومتابعة، وإدارة مختلف أنواع مخاطر السوق بهدف حماية قيم الأصول وتدفقات الدخل، بما يحمي مصالح مودعي البنك والمساهمين، مع العمل على تعظيم عائدات المساهمين في إطار معايير البنك المعتمدة بكافة السياسات المرتبطة واتساقاً مع تعليمات البنك المركزي المصري وإرشاداته بشأن متطلبات رأس المال المال لمقابلة المخاطر وفقاً لمقررات بازل.

وتتمثل مخاطر السوق في المخاطر الناتجة عن التقلبات في عوامل السوق التي قد تؤثر سلباً على قيم استثمارات البنك المحفظ بها سواء بغرض المتاجرة أو لغير أغراض المتاجرة مما ينعكس بدوره على الأرباح والمركز المالي للبنك.

ب/١) أساليب قياس خطر السوق

وفيما يلي أهم وسائل القياس المستخدمة للسيطرة على خطر السوق :

- يقوم البنك بإدارة مخاطر السوق الناجمة عن التقلبات في أسعار العائد وأسعار الصرف الأجنبي وأسعار الأوراق المالية، والتي تنشأ بشكل أساسي من خلال الاستثمارات المالية، وتوظيفات موارد البنك، ومعاملات الصرف الأجنبي، وذلك من خلال متابعة وتقييم التغير في الظروف الاقتصادية والسوقية وإحتمالية تأثيرها على مركز البنك المالي وأرباحه، وكذا سيناريوهات توقع اتجاهات الأسعار والعوامل المؤثرة التي تزيد تعرض البنك لمخاطر السوق.

- ويطبق البنك الأسلوب المعياري عند حساب متطلب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق لمحفظه المتاجرة من خلال البناء التراكمي أي حساب المتطلب الرأسمالي لكل نوع من أنواع مخاطر السوق علي حده ثم جمعها للوصول إلي المتطلب الرأسمالي الإجمالي وذلك وفقاً للضوابط الصادرة من البنك المركزي المصري.

- كما يقوم البنك بمتابعة وتقييم مخاطر أسعار العائد للمحفظه لغير أغراض المتاجرة من خلال الرقابة على حدود فجوات إعادة التسعير ذات الحساسية للتغير في سعر العائد والمعتمدة من قبل لجنة الأصول والخصوم وكذا احتساب العائد المعرض للمخاطر Earning at Risk والتغير في القيمة الاقتصادية Economic Value في ضوء ضوابط البنك المركزي المصري الصادرة في هذا الشأن

إختبارات الضغوط (Stress Testing)

- تعطي اختبارات الضغوط مؤشراً عن حجم الخسارة المتوقعة التي قد تنشأ عن ظروف غير مواتية بشكل حاد ويتم تصميم اختبارات الضغوط بما يلاءم نشاط البنك باستخدام سيناريوهات محددة وتتضمن اختبارات الضغوط التي تستخدم في إدارة مخاطر السوق بالبنك، اختبار حساسية سعر العائد، وتقوم الإدارة العليا بمتابعة نتائج اختبارات الضغوط من خلال لجنة الأصول والخصوم دورياً

ب/٢) خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

- يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظياً ويلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية في نهاية السنة المالية. ويتضمن الجدول التالي القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة بالعملات المكونة لها

ب/٣) خطر سعر العائد

يتعرض البنك لأثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداء المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة، ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك، ويتم مراقبة ذلك يومياً بواسطة إدارة الأموال بالبنك.

ج- خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الإستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات الإقراض.

د- إدارة رأس المال

- تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالي، فيما يلي: -
- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية.
- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.
- يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقا لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) يوميا بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإداعها لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي.

ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي:

- الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه حدا أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع.
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٢,٥٪.

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى: وهي رأس المال الأساسي ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة والأصول غير الملموسة والأصول الضريبية المؤجلة.

الشريحة الثانية: وهي رأس المال المساند، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقا لأسس الجدارة الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي المصري بما لا يزيد عن ١,٢٥٪ من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر، والقروض / الودائع المساندة التي تزيد أجالها عن خمس سنوات (مع إستهلاك ٢٠٪ من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها) و ٤٥٪ من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لكل من

وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال، يراعى إلا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وإلا تزيد القروض (الودائع) المساند عن نصف رأس المال الأساسي.

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٠٠ ٪ مبنية بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به، ومع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار، ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي و المساند ونسب معيار كفاية رأس المال ٣٠ يونيو ٢٠٢٣.

ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل ٢
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	رأس المال
٩,٥٩٧,١٧٥	١٠,٢٩٤,٩٧٦	الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي)
٥,٦٠٠,٩٦٠	٦,٤٤١,١٠٤	رأس المال المصدر والمدفوع
٨٩٤,٧٩١	١,٠٢١,٦٣٥	الاحتياطيات
١,٦٣٦,١٣٥	١,٥٩٥,٥٨٣	الأرباح المحتجزة
١١٠,١٤٤	٨٥,٨٤٣	إجمالي رصيد بنود الدخل الشامل الاخر المتراكم بعد التعديلات الرقابية
٩٤٤,٦٠١	٥٢٦,٨٥٥	الأرباح المرحلية - ربع سنوية
١٨,٦٨٦	١٩,٥٦٩	حقوق الأقلية
(١١٠,٩٣٣)	(١٥١,١٨٦)	إجمالي الاستبعادات من الشريحة الأولى
٩,٠٩٤,٣٨٥	٩,٥٣٩,٤٠٣	إجمالي الشريحة الأولى
		الشريحة الثانية (رأس المال المساند)
١٠,٠٩٨	١٠,٠٩٨	٤٥% من قيمة الاحتياطي الخاص
٤٩٢,٦٩٢	٧٤٥,٤٧٥	مخصص خسائر الأضمحلال للقروض و التسهيلات و الألتزامات العرضية المنتظمة
٥٠٢,٧٩٠	٧٥٥,٥٧٣	إجمالي الشريحة الثانية
		الأصول والالتزامات العرضية مرجحة باوزان مخاطر:
٥٥,٨٧٦,٧٧٧	٦٧,٢٠١,٣٥٦	إجمالي مخاطر الائتمان
٢٠٨,٥٧٣	٢١٣,٧٣٩	إجمالي مخاطر السوق
٤,٠٧٢,٨٨٩	٤,٠٧٢,٨٨٩	إجمالي مخاطر التشغيل
٦٠,١٥٨,٢٣٩	٧١,٤٨٧,٩٨٤	إجمالي
١٥,٩٥%	١٤,٤٠%	معيار كفاية رأس المال متضمنة الدعامة التحوطية - مع الاخذ في الاعتبار تأثير اكبر ٥٠ عميل (%)

بناء على أرسدة القوائم المالية المجمعة للبنك وفقا لتعليمات البنك المركزي المصري الصادرة في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢. تم بدء تطبيق قرار البنك المركزي المصري بخصوص الأخذ في الإعتبار تأثير أكبر ٥٠ عميل على معيار كفاية رأس المال بدءاً من يناير ٢٠١٧.

(و) الرافعة المالية

إن قياس نسبة الرافعة المالية يدعم من قياس معيار كفاية رأس المال المرتبط بالمخاطر بقياس مكمل بسيط ومباشر لا يتم حسابه وفقاً لأوزان المخاطر ، وتعزى فعاليتها إلى قدرتها على الحد من الضغوط على الجهاز المصرفي ، وتشير نسبة الرافعة المالية إلى قياس مدى كفاية الشريحة الأولى من القاعدة الرأسمالية مقارنة بإجمالي أصول البنك غير مرجحة بأوزان مخاطر والتي يجب ألا تقل عن ٣% ، ويخص الجدول التالي مكونات نسبة الرافعة المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ .

٣٠ يونيو ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	
٦,٤٤١,١٠٤	٥,٦٠٠,٩٦٠	الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي):
١,٠٢١,٦٣٥	٨٩٤,٧٩١	رأس المال المصدر ولمدفوع
٨٥,٨٤٣	١١٠,١٤٤	الاحتياطيات
١,٥٩٥,٥٨٣	١,٦٣٦,١٣٥	إجمالي رصيد بنود الدخل الشامل الآخر المتراكم بعد التعديلات الرقابية
٥٢٦,٨٥٥	٩٤٤,٦٠١	الأرباح المحتجزة
١٩,٥٦٩	١٨,٦٨٦	الأرباح المرحلية - ربع سنوية
(١٥١,١٨٦)	(١١٠,٩٣٣)	حقوق الأقلية
٩,٥٣٩,٤٠٣	٩,٠٩٤,٣٨٥	إجمالي الاستعدادات من رأس المال الأساسي
		إجمالي الشريحة الأولى
١٠٧,٤٨٥,٢٩٩	١٠١,٦٢٣,٣٧٥	التعرضات داخل وخارج الميزانية:
١٣,٦٣٧,٤٠٤	١٠,٥٩٠,٠١٩	إجمالي التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الأوراق المالية
١٢١,١٢٢,٧٠٣	١١٢,٢١٣,٣٩٤	إجمالي التعرضات خارج الميزانية
٧,٨٨%	٨,١٠%	إجمالي التعرضات داخل وخارج الميزانية
		نسبة الرافعة المالية (%)

٤- التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات التي يتم الإفصاح عنها خلال السنة المالية التالية ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة.

(أ) القيمة العادلة للمشتقات

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم وعندما يتم استخدام هذه الأساليب لتحديد القيم العادلة، يتم اختبارها ومراجعتها دورياً باستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بإعدادها

(ب) ضرائب الدخل

يخضع البنك لضرائب الدخل ويتم محاسبته من خلال المركز الضريبي لكبار الممولين مما يستدعي استخدام تقديرات هامة لتحديد المخصص الإجمالي للضريبة على الدخل. وهناك عدد من العمليات والحسابات التي يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد. ويقوم البنك بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدي احتمال نشأة ضرائب إضافية وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل ومخصص الضريبة المؤجلة في الفترة التي يتم تحديد الاختلاف فيها.

٥- صافي الدخل من العائد

الفترة المالية المنتهية في	الثلاثة أشهر المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في	الثلاثة أشهر المنتهية في	
٣٠ يونيو ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	
الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	
٢,١٤٧,٥٧٩	١,١٨٣,٨٠٧	٤,٠١٠,٩٢٣	٢,١٢٥,٣٠٤	عائد القروض والائرادات المشابهة من :
٢٩٢,٨١٢	١٦١,٨٢١	٨٣٣,٠٩٦	٤١٨,٥٤٧	- قروض وتسهيلات للعملاء
٧٩٣,٧١٠	٣٩٥,٧٩٤	٧٣٢,٤٨٤	٣٦٠,٠٨٦	- أذون الخزانة
١٢,٩١١	٦,٥٥٦	٨,٣٠١	٩٤١	- سندات الخزانة
٢٤٦,٩٧٦	١٠٦,٨٦٢	٤٩٠,٥٥٩	٢٣٣,٢٠١	- سندات الشركات
٢,٠٢٧	(٧,٦٦٦)	١١,٢٢٦	-	- ودائع وحسابات جارية
٣,٤٩٦,٠١٦	١,٨٤٧,١٧٤	٦,٠٨٦,٥٩٠	٣,١٣٨,٠٧٩	- أخرى
				إجمالي
				تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من:
(١٥٨,٢٤٥)	(٨٤,٨٨٥)	(٤٧٩,٢١٥)	(٢٣٦,٦١٩)	ودائع وحسابات جارية:
(٢,٠٣٠,٨٨٣)	(١,٠٢٦,١١٨)	(٢,٩٧٢,٣٣٩)	(١,٥٧٨,١٤٨)	- للبنوك
(٢٠,٠٠٠)	(١٠,٣٢٥)	(٦٢,٠٢٧)	(٢٩,٧٣٦)	- للعملاء
(٢٩,٠٢٦)	(٢٨,٠٢٧)	(١٦٤,٥٠٤)	(٥١,٩٤٣)	- قروض أخرى
(٢,٢٣٨,١٥٣)	(١,١٤٩,٣٥٥)	(٣,٦٧٨,٠٨٥)	(١,٨٩٦,٠٤٦)	- عمليات بيع أذون خزانة مع الالتزام بإعادة الشراء
١,٢٥٧,٨٦٣	٦٩٧,٨١٩	٢,٤٠٨,٥٠٥	١,٢٤٢,٠٣٣	إجمالي
				صافى

٦- صافي الدخل من الاعتب والعمولات

الفترة المالية المنتهية في	الثلاثة أشهر المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في	الثلاثة أشهر المنتهية في	
٣٠ يونيو ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	
الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	
٢٦٣,٥٩٦	١٣٥,١٠٧	٧٢٠,٢٩٧	٣٦٨,٧٨٠	إيرادات الاعتب والعمولات :
١,٤٤٥	٤٢٧	١,٥١٥	٣٣٥	- الاعتب والعمولات المرتبطة بالانتماء والتشغيل
٣٦,٠٦٩	٥,٣١٩	٨٥,٩١٦	٢١,٣٤٧	- أتعاب أعمال الأمانة والحفظ
٣٠١,١٠٩	١٤٠,٨٥٣	٨٠٧,٧٢٨	٣٩٠,٤٦٣	- أتعاب أخرى
				إجمالي
				مصرفات الاعتب والعمولات
(١٠٠,٥٧٥)	(٥٧,٤٤٠)	(١٠٦,٤١١)	(٣٤,٣٨٤)	- أتعاب أخرى مدفوعة
(١٠٠,٥٧٥)	(٥٧,٤٤٠)	(١٠٦,٤١١)	(٣٤,٣٨٤)	إجمالي
٢٠٠,٥٣٤	٨٣,٤١٣	٧٠١,٣١٧	٣٥٦,٠٧٩	صافى

الفترة المالية المنتهية في	الثلاثة أشهر المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في	الثلاثة أشهر المنتهية في	٧- توزيعات أرباح
٣٠ يونيو ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	
الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	
٥,٥٢٦	١,٩٤٠	٨,١٢٦	٨,١٢٦	- استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر
-	-	-	-	- شركات تابعة
٥,٥٢٦	١,٩٤٠	٨,١٢٦	٨,١٢٦	الاجملى

الفترة المالية المنتهية في	الثلاثة أشهر المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في	الثلاثة أشهر المنتهية في	٨- صافى دخل المتاجرة
٣٠ يونيو ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	
الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	
٨٢,٩٩٧	٤٢,٢٢٤	١٧٣,٦٥٥	٤٩,٩٧٠	- أرباح التعامل في العملات الأجنبية
-	-	٢,٨٢٠	٢,٧٣٩	- أرباح (خسائر) تقييم عقود مبادلة عملات
٤٤,٨٠٨	١٣,٦٨٦	٢١,٧٩١	٥,٨٣٠	- أرباح بيع استثمارات مالية بغرض المتاجرة
-	-	-	-	- أرباح تقييم أرصدة الاصول بغرض المتاجرة
٢٣,١٧٩	١٦,٠٠٩	٣,٨٦٣	٣,٧٩١	- فروق تقييم استثمارات مالية بغرض المتاجرة
٢٨,٨٢٥	١٥,٦٨١	٢٦,٦٠٣	١٣,٧٧٤	- أدوات دين استثمارات مالية بغرض المتاجرة
١٧٩,٨١٠	٨٧,٦٠٠	٢٢٨,٧٣١	٧٦,١٠٣	الاجملى دخل المتاجرة

الفترة المالية المنتهية في	الثلاثة أشهر المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في	الثلاثة أشهر المنتهية في	٩- عبء الإضمحلال عن خسائر الائتمان
٣٠ يونيو ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	
الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	
٢,٩٠٧	(١٦,٠٥٥)	(٢٩٢,١٩٦)	(١٦٧,٩٨٤)	- الخسائر الائتمانية المتوقعة لائتمان
(١٤,٠٥٣)	٢,٧٧٢	(٣٠,٥٣٩)	٦,٠٣٦	- الخسائر الائتمانية المتوقعة لأنون الخزانة الحكومية
(٤٦٦)	١,٩٥٤	٩٤٦	١,١٢٤	- الخسائر الائتمانية المتوقعة لسندات الخزانة الحكومية
(٢٥٣)	(٢٢٥)	١٧٤	٢١٦	- الخسائر الائتمانية المتوقعة لفروض و تسهيلات البنوك
(٥٤٦)	(٤٣٧)	(١٣٧,٧١٩)	(٧,٤٧٦)	- الخسائر الائتمانية المتوقعة لأرصدة لدى البنوك
١	٥	١,٧١٠	٢,١٤٤	- الخسائر الائتمانية المتوقعة أدوات دين شركات
(٨٤١)	(٥٦١)	(١,٤٦٩)	(٥٧٩)	- الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة المدينة الأخرى
(١٣,٢١٠)	(١٢,٥٤٧)	(٣٣٥,٠٩٢)	(١٦٦,٥١٩)	الاجملى

الفترة المالية المنتهية في	الثلاثة أشهر المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في	الثلاثة أشهر المنتهية في	١٠- مصروفات ادارية
٣٠ يونيو ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	
الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	
(٣٤٥,٧١٢)	(١٦٩,٥٨١)	(٥٠٠,٩٠٧)	(٢٣٧,٢٤١)	- اجور ومرتبوات
(١٥,٣٠٩)	(٧,٧٥٣)	(١٩,٠٧٥)	(٩,٥٢٥)	- تأمينات اجتماعية
(١٨,٠١٠)	(٨,٨٥٠)	(١٩,٤٥٦)	(٩,٥٠٨)	- نظم الاشتراكات المحددة
(٣٠,٤٥٤)	(١٥,٦٨٩)	(٣٦,٩٦٦)	(١٧,٨٦٢)	- نظم المزايا المحددة
(٧٠,٨٤٠)	(٣٧,٩٣٠)	(٩٥,٥٧٥)	(٥٣,٨١٧)	- مصروفات العمليات
(١٥,٣٥٢)	(٧,٨٢٢)	(٢٩,٤١٢)	(١٤,٥٦٨)	- مصروفات الاتصالات
(٨٠,٨٠١)	(٤٢,٥٦٧)	(٨٠,٤٣٧)	(٤١,٠١٨)	- مصروفات الاعمال
(٥,٩٧٩)	(٢,٧٢٨)	(٨,٦٣٢)	(٤,٦٧٣)	- مصروفات الادوات الكتابية والمطبوعات
(١٣٠,٢٠٧)	(٦٣,٥٥٣)	(٢١٦,٣٠٦)	(١٠٣,٠٧٥)	- مصروفات الخدمات
(٨٠,٥٩٣)	(٣٨,٢٩٥)	(١٠١,٣٢٨)	(٥٢,١٩٣)	- مصروفات اهلاك الاصول
(٧٩٣,٢٥٧)	(٣٩٤,٧٦٨)	(١,٠٨٠,٠٨٤)	(٥٤٣,٤٨٠)	الاجملى

* المتوسط الشهري لإجمالي المرتبوات والمكافآت التي تقاضاها اكبر عشرون موظف بالبنك عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ يبلغ ٦,٠٨٠ ألف جنيه مصرى

الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ الف جنيه مصري	الثلاثة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ الف جنيه مصري	الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ الف جنيه مصري	الثلاثة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ الف جنيه مصري
(٢١,٠٥٤)	١,٧٩٢	(٥٨,٩٩٠)	٢,١٣٥
٢٦,٥٣٤	١٣,٣٩٦	٤٣,٦١١	٢١,٧٧٥
٤٢	٢٢	٦٩	٣٣
(٣٣,٥١٥)	(١٤,٠٢٨)	(٧٣,٨٠١)	(٤١,٤٧٠)
(٢,٧٥٨)	(١,٣٧٩)	-	-
-	(٣)	١٩٢	١٩٢
١٠٠,٦٨٩	-	٦٢٤	٦٩٢
١٢,١٩٨	٨,٦٥٠	٣٠,٤١٥	١٧,١٧٥
(٧,٢٧٠)	(٦,٠٣٧)	(٣,٧٨٩)	(٤٨٧)
٧٤,٨٦٦	٢,٤١١	(٦١,٦٦٩)	٤٤

١١- إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى :

أرباح تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التي بغرض المتاجرة أو المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
إيرادات تلكس وسويفت وبريد ومطبوعات وتصوير
إيرادات خدمات قانونية
(عبء) رد مخصصات أخرى
(عبء) رد مخصص التزامات مزايا التقاعد
أرباح (خسائر) رأسمالية
أرباح (خسائر) أصول ألت ملكيتها
إيرادات متنوعة
مصرفات متنوعة

١٢- نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ الف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٣ الف جنيه مصري
٣٩٤,٤٥٨	٧١٦,٠٨٤
٩,٤٣٠,٧٠٢	٨,٧٥١,٩٠١
(٤,٢٦٥)	(٦,٣٣٨)
٩,٨٢٠,٨٩٥	٩,٤٦١,٦٤٧
٢,١٠٤,٤٠٦	٢,٨٤٧,٣٨٨
٧,٧١٦,٤٨٨	٦,٦١٤,٢٥٩
٩,٨٢٠,٨٩٥	٩,٤٦١,٦٤٧

نقدية
أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي
يخص منه : الخسائر الائتمانية المتوقعة:
الإجمالي
أرصدة ذات عائد
أرصدة بدون عائد

* تتضمن الأرصدة لدى البنك المركزي الودعية الدولارية في إطار نسبة الإحتياطي الإلزامي لدى البنك المركزي (١٠%) ، والتي يتم تسويتها في تاريخ الإستحقاق (٢٢ أغسطس ٢٠٢٣)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ الف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٣ الف جنيه مصري
٣٧٥,٢٦٥	٩٢,٥٠٤
٩,٥٥٣,٢٤٤	١٤,٩٨٦,١٥٠
(٣٥)	(١٢,٧٩٨)
٩,٩٢٨,٤٧٤	١٥,٠٦٥,٨٥٧
٤,٠٣١,٠٠٠	٥,٠٢٨,٠٠٠
٣,٤٠٠,٠٨٦	٦,٤٠٣,٤٠٤
٢,٤٩٧,٤٢٣	٣,٦٣٨,٥٥١
(٣٥)	(١٢,٧٩٨)
٩,٩٢٨,٤٧٤	١٥,٠٥٧,١٥٧
٣٧٥,٢٦٥	٩٢,٥٠٤
٩,٥٥٣,٢١٠	١٤,٩٧٣,٢٥٣
٩,٩٢٨,٤٧٤	١٥,٠٦٥,٨٥٧
٩,٩٢٨,٤٧٤	١٥,٠٦٥,٨٥٧

١٣- أرصدة لدى البنوك

حسابات جارية
ودائع
يخص منه : مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
الإجمالي
البنك المركزي بخلاف نسبة الإحتياطي الإلزامي
بنوك محلية
بنوك خارجية
يخص منه : مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
الإجمالي
أرصدة بدون عائد
أرصدة ذات عائد متغير
الإجمالي
أرصدة متداولة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	أدوات دين:
٢١٩,٨٤٥	٣٤٤,٩٤٠	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى
(٧,٨٠٤)	(٢٤,١٧١)	يخصم منه : عوائد لم تستحق بعد من أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
١٠٠,٠٠٠	١٠٢,٣٧٦	محافظ استثمارات مالية تدار بمعرفة الغير
		وثائق صناديق الاستثمار:
٦٨,٦٥٤	٢٤,٤٢٥	صندوق البنك المصري لتمنية الصادرات - ذات العائد التراكمي
٢٨٠,٦٩٤	٤٤٧,٥٧٠	الاجمالي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	قروض وتسهيلات للعملاء
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	قروض لافراد:
٢٦٣,٢٧٣	٥٨١,٨٦٧	- حسابات جارية مدينة
٦٥,٢٧٢	٩٦,١٣٩	- بطاقات ائتمان
٣,٧٨٠,٧٧١	٤,٦٥٨,١٤٨	- قروض شخصية
٤٢٥,٧٦٥	٦٣١,٢٠٥	- قروض عقارية
		قروض لمؤسسات:
٢٤,٥٠٨,٢٢٠	٢٩,٣٦٣,٤٢٢	- حسابات جارية مدينة
٨,٩٠٩,١٧٦	٩,٥٠٨,٦١٣	- قروض مباشرة
٦,٧٤٠,٠١٧	٧,٦١٠,٢٩٧	- قروض مشتركة
(١٣٤,٣٤٣)	(١٥٣,٧٧٣)	- يخصم : إيرادات تحت التسوية
(١,٧٠٥,٦٧٥)	(١,٩٢٥,٣٥٠)	- يخصم منه : مخصص خسائر الأثمانية المتوقعة
٤٢,٨٥٢,٤٧٧	٥٠,٣٧٠,٥٦٩	الصافي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	قروض وتسهيلات للبنوك
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	- أوراق تجارية مضمومة
٢٦٨,٥٢٨	٣٥١,٥٧٣	
٢٦٨,٥٢٨	٣٥١,٥٧٣	الاجمالي
(٢٠٧)	(٨٤)	- يخصم منه : مخصص خسائر الأثمانية المتوقعة
٢٦٨,٣٢١	٣٥١,٤٨٩	الصافي

مخصص خسائر الإضمحلال لقروض وتسهيلات العملاء
تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقا لأنواع

٣٠ يونيو ٢٠٢٣			
الإجمالي	المرحلة الثالثة مدى الحياة	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الأولى ١٢ شهر
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
١,٧٠٥,٦٧٥	١,٠٠٨,٣١٧	٣٩٨,٧٨٢	٢٩٨,٥٧٦
٢٩٢,٠٧٩	٢٠,٥٢٣	١٦٨,٩٢٣	١٠٢,٦٣٤
(١٨٢,٧٣٢)	(١٨٢,٧٣٢)	-	-
٥٣٣	-	-	٥٣٣
١٠٩,٧٩٥	٧٨,٨٢٧	١٨,٤٠١	١٢,٥٦٨
١,٩٢٥,٣٥٠	٩٢٤,٩٣٤	٥٨٦,١٠٦	٤١٤,٣١٠

الرصيد في أول العام
عبء الإضمحلال
المستخدم من المخصصات خلال الفترة
متحصلات من ديون سبق اعدامها
فروق تقييم عملات أجنبية (+/-)
الرصيد في نهاية الفترة المالية

مخصص خسائر الإضمحلال لقروض وتسهيلات البنوك
تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للبنوك وفقا لأنواع

الإجمالي	المرحلة الثالثة مدى الحياة	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الأولى ١٢ شهر
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٢٠٧	-	٢٠٧	-
(١٧٣)	-	(١٧٣)	-
٥١	-	٥١	-
٨٤	-	٨٤	-

الرصيد في أول العام
عبء الإضمحلال
فروق تقييم عملات أجنبية (+/-)
الرصيد في نهاية الفترة المالية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

مخصص خسائر الإضمحلال لقروض وتسهيلات العملاء
تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقا لأنواع

الإجمالي	المرحلة الثالثة مدى الحياة	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الأولى ١٢ شهر
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
١,٣٢٨,٦٧٢	٧٢٨,٨٧٢	٣٦٤,٥٠٦	٢٣٥,٢٩٣
٣٥٠,٢٤٤	٢٩٩,٧٦٤	٤,٧٥٥	٤٥,٧٢٥
(١٥٢,٥٦٤)	(١٥٢,٥٦٤)	-	-
٤,٦٦٢	-	-	٤,٦٦٢
١٧٤,٦٦٢	١٣٢,٢٤٤	٢٩,٥٢١	١٢,٨٩٧
١,٧٠٥,٦٧٥	١,٠٠٨,٣١٧	٣٩٨,٧٨٢	٢٩٨,٥٧٦

الرصيد في أول العام
عبء الإضمحلال
المستخدم من المخصصات خلال الفترة
متحصلات من ديون سبق اعدامها
فروق تقييم عملات أجنبية (+/-)
الرصيد في نهاية الفترة المالية

مخصص خسائر الإضمحلال لقروض وتسهيلات البنوك
تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للبنوك وفقا لأنواع

الإجمالي	المرحلة الثالثة مدى الحياة	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الأولى ١٢ شهر
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٩٩	-	٩٩	-
٢٩	-	٢٩	-
٧٨	-	٧٨	-
٢٠٧	-	٢٠٧	-

الرصيد في أول العام
عبء الإضمحلال
فروق تقييم عملات أجنبية (+/-)
الرصيد في نهاية الفترة المالية

١٦- المشتقات المالية

تمثل عقود مبادلة العملة / أو العائد إرتباطات لتبادل مجموعة من التدفقات النقدية بأخرى. وينتج عن تلك العقود تبادل العملات أو معدلات العائد (معدل ثابت بمعدل متغير مثلا) أو كل ذلك مع (أي عقود مبادلة عوائد وعملات). ولا يتم التبادل الفعلي للمبالغ التعاقدية إلا في بعض عقود مبادلة العملات ويتمثل خطر الإئتمان للبنك في التكلفة المحتملة لإستبدال عقود المبادلات إذا أخفقت الأطراف الأخرى في أداء إلتزاماتها.

ويتم مراقبة ذلك الخطر بصفة مستمرة بالمقارنة بالقيمة العادلة وبنسبة من المبالغ التعاقدية وللرقابة على خطر الإئتمان القائم يقوم البنك بتقييم الأطراف الأخرى بذات الأساليب المستخدمة في أنشطة الإقراض

٣٠ يونيو ٢٠٢٣		٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	
القيم العادلة		القيم العادلة	
الأصول	الإلتزامات	الأصول	الإلتزامات
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
١٢,٦١٨	١٢,٦١٩	-	-
١٤٦,٣٧١	١٤٣,٥٥١	-	-
٢,٨٢٠	-	-	-

- عقود مبادلة عملات
- عقود مبادلة عقود
إجمالي أصول (الإلتزامات) المشتقات المالية

١٧- استثمارات مالية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
		١٧/أ استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر:
		- أدوات دين . بالقيمة العادلة
		- مدرجة في السوق
١,٢٩٦,٤٤٦	٨٣٨,٣٥٥	- يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
(١٠,٦٨٦)	(٩,١٢٧)	الصافي
١,٢٨٥,٧٦٠	٨٢٩,٢٢٨	- أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى من خلال الدخل الشامل الأخر
١٤,٥٥٠,٧٣٣	١٤,٨٤٣,٨٥٩	- يخصم منه : عوائد لم تستحق بعد من أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى من خلال الدخل الشامل الأخر
(٥١٢,٦١٦)	(٥٨٢,٨٦١)	- يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى من خلال الدخل الشامل الأخر
(٢١,١٢٧)	(٥٧٠,٧٥٠)	الصافي
١٤,٠١٦,٩٨٩	١٤,٢٠٣,٩٢٢	
		وثائق صناديق الاستثمار المنشأة طبقاً للنسب المقررة
٤٣,٠١٨	٥٠,١٣٦	- غير مدرجة في السوق
٤٩٠,٤٧٩	٥٧١,٦٦٣	إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر (١)
١٥,٨٣٦,٢٤٦	١٥,٦٥٤,٩٥٠	١٧/ب استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:
		أدوات دين :
		- مدرجة في السوق
١١,١٢٢,٥٨٧	٩,٠٨٧,٤٢٠	- يخصم منه : عوائد لم تستحق بعد
(٣,٤٠٦)	(٥,٤٤٦)	- يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
١١,١١٩,١٨١	٩,٠٨١,٩٧٤	الصافي
١,٠٣٦,٥٧٥	٩٠٠,٩٠٠	- أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى بالتكلفة المستهلكة
(٥٢,٢٤٨)	(٣٢,٤٢٦)	- يخصم منه : عوائد لم تستحق بعد من أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى بالتكلفة المستهلكة
(١٤١)	(٢٢٩)	- يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى بالتكلفة المستهلكة
٩٨٤,١٨٥	٨٦٨,٢٤٥	الصافي
١٢,١٠٣,٣٦٦	٩,٩٥٠,٢١٩	إجمالي استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة (٢)
٢٧,٩٣٩,٦١٢	٢٥,٦٠٥,١٦٨	إجمالي استثمارات مالية (٢+١)
٢٧,٤٤٩,١٣٤	٢٥,٠٣٣,٥٠٦	- أرضة متداولة
٤٩٠,٤٧٩	٥٧١,٦٦٣	- أرضة غير متداولة
٢٧,٩٣٩,٦١٢	٢٥,٦٠٥,١٦٨	
٢٧,١٨٣,٣٥٣	٢٤,٩٨٣,٥٩٨	- أدوات دين ذات عائد ثابت
٢٢٢,٩٠٤	(-)	- أدوات دين ذات عائد متغير
٢٧,٤٠٦,٢٥٧	٢٤,٩٨٣,٥٩٨	

في عام ٢٠٢٢، تم إعادة تبويب أدوات دين سندات حكومية من بند استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الأخر إلى بند استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة حيث أن البنك لديه النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق، أو قد بلغت قيمة السندات في تاريخ التبويب (والقائمة في يونيو ٢٠٢٢) ٥,٨٢٨,١٣٠ ألف جم.

والجدول التالي يوضح القيمة الدفترية والقيمة العادلة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ للسندات الحكومية التي تم إعادة تبويبها والتي تغيرت قيمتها العادلة

القيمة الدفترية	القيمة العادلة	سندات حكومية
٥,٨٢٨,١٣٠	٥,٥٣٤,١٣٣	

تبلغ خسائر القيمة العادلة التي كان سيترف بها في حقوق الملكية لو لم يكن قد تم إعادة تبويب السندات الحكومية مبلغ ٢٩٣,٩٩٧ ألف جم.

(القيمة بالآلاف الجنيه المصري)			
الاجمالي ألف جنيه مصري	استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة ألف جنيه مصري	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ألف جنيه مصري	
١٩,٣٧٨,٧٤٧	١,٦٥١,٨٤١	١٧,٧٢٦,٩٠٦	الرصيد في أول الفترة المالية ١ يناير ٢٠٢٢
١١,٥٤٥,٢٢١	١١,٣٢٥,٥٢٧	٢١٩,٦٩٤	إضافات
(١١,٤٨٥,٠٤٢)	(١,١٥٨,٧٧٧)	(١٠,٣٢٦,٢٦٥)	إستبعادات (بيع / استرداد)
٦٢,٥١٠	(١٣٠,٥٢١)	١٩٣,٠٣١	التغير في عوائد لم تستحق عن سندات الخزانه الصفرية
٥١٦,٣٥٩	١٦٠,٩٢١	٣٥٥,٤٣٨	فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية
(٢,٩٦٨)	١٠,٣٢٩	(١٣,٢٩٧)	أرباح (خسائر) التغير في القيمة العادلة
٩,٥٦١	٣,٠٢٥	٦,٥٣٦	استهلاك علاوة الخصم و الإصدار
(٢,٩٤٧)	(١,٨٩٨)	(١,٠٤٩)	(عبء) الخسائر الائتمانية المتوقعة
٢٠,٠٢١,٤٤٣	١١,٨٦٠,٤٤٩	٨,١٦٠,٩٩٤	الرصيد في آخر السنة المالية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
٨,٢٩٩,٨٥٦	٢٦٧,٣٧٥	٨,٠٣٢,٤٨١	صافي التغير أذون خزانه وأوراق حكومية أخرى من خلال الدخل الشامل الأخر
(٣٧٤,٠٩٦)	-٢٤,٣١٦	(٣٤٩,٧٨١)	التغير في عوائد لم تستحق
(٧,٥٨٨)	(١٤١)	(٧,٤٤٧)	(عبء) الخسائر الائتمانية المتوقعة
٢٧,٩٣٩,٦١٤	١٢,١٠٢,٣٦٧	١٥,٨٣٦,٢٤٧	الرصيد في أول الفترة المالية ١ يناير ٢٠٢٣
٧٥٢,٨٧٩	٧٠٤,٣٧٩	٤٨,٥٠٠	إضافات
(٣,٥٧١,٥٧٢)	(٢,٩١٢,٠٩٠)	(٦٥٩,٤٨١)	إستبعادات (بيع / استرداد)
٧٣,٧٩٤	٧٣,٧٩٤	-	التغير في عوائد لم تستحق عن سندات الخزانه الصفرية
٣٣٧,٧٦٦	٨٧,٤٧٥	٢٥٠,٢٩١	فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية
(١٢,٣٤٠)	(٣,٣٧٠)	(٨,٩٧١)	أرباح (خسائر) التغير في القيمة العادلة
١٤,٥١٨	١٤,٦٤٦	(١٢٨)	استهلاك علاوة الخصم و الإصدار
(٤٨١)	(٢,٠٤٠)	١,٥٦٠	(عبء) الخسائر الائتمانية المتوقعة
٢٥,٥٣٤,١٧٦	١٠,٠٦٦,١٦٠	١٥,٤٦٨,٠١٦	الرصيد في آخر الفترة المالية
١٥٧,٤٥١	(١٣٥,٦٧٥)	٢٩٣,١٢٥	صافي التغير أذون خزانه وأوراق حكومية أخرى من خلال الدخل الشامل الأخر
-	-	-	عمليات بيع أذون خزانه مع إلتزام بإعادة الشراء
(٥٠,٤٢٣)	١٩,٨٢٢	(٧٠,٢٤٥)	التغير في عوائد لم تستحق
(٣٦,٠٣٥)	(٨٨)	(٣٥,٩٤٧)	(عبء) الخسائر الائتمانية المتوقعة
٢٥,٦٠٥,١٦٩	٩,٩٥٠,٢١٩	١٥,٦٥٤,٩٥٠	الرصيد في آخر الفترة المالية ٣٠ يونيو ٢٠٢٣

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	وتتمثل أذون الخزانة من خلال الدخل الشامل الآخر في:
١,١٣٠,٠٠٠	٦٥٦,٣٥٠	- أذون خزانة استحقاق ٩١ يوم
٢,٨٥٤,٩٢٥	٥,٧٠٥,٣٥٠	- أذون خزانة استحقاق ١٨٢ يوم
٢,٦٤٠,٠٠٠	٢,٠٧٢,٨١١	- أذون خزانة استحقاق ٢٧٣ يوم
٧,٩٧٤,٦٤٣	٦,٤٥١,٠٨٣	- أذون خزانة استحقاق ٣٦٤ يوم
١٤,٥٩٩,٥٦٨	١٤,٨٨٥,٥٩٤	الإجمالي
(٥١٢,٦١٦)	(٥٨٢,٨٦١)	- يخصم منه: عوائد لم تستحق بعد
١٤,٠٨٦,٩٥٢	١٤,٣٠٢,٧٣٢	الإجمالي
(٤٠,٦٢٧)	(٣١,٠٠٥)	- صافي التغير في القيمة العادلة
(٨,٢٠٩)	(١٠,٧٣٠)	- فروق تقييم ارصدة بالعملة الأجنبية
(٢١,١٢٧)	(٥٧,٠٧٥)	- يخصم منه : الخسائر الائتمانية المتوقعة:
١٤,٠٦٦,٩٨٩	١٤,٢٠٣,٩٢٢	الصافي

* ضمن بند أذون الخزانة مبلغ ٢٢,٦٠٠ ألف جنيه مصري مرهون للبنك المركزي المصري مقابل التمويل العقاري ومبلغ ٨٠٠,٠٠٠ ألف جنيه مصري مرهون مقابل مبادرة البنك المركزي المصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ٧% في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣

الفترة المالية المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في	أرباح (خسائر) استثمارات مالية
٣٠ يونيو ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
-	-	٦٩٦	-	أرباح بيع استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر
٤,٦٧٩	١٦	٥٦	(٢٥٢)	أرباح بيع أذون خزانة
٧٧٤	٩	٦,٦٩٩	٤,٢٧٨	أرباح بيع سندات حكومية
٥,٤٥٢	٢٥	٧,٤٥١	٤,٠٢٦	الإجمالي

١٨ - استثمارات مالية في شركات الشقيقة :

نسبة المساهمة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	نسبة المساهمة	٣٠ يونيو ٢٠٢٢	
%	ألف جنيه مصري	%	ألف جنيه مصري	
٢٨,٩٤%	٦,٨٧٥	٢٨,٩٤%	٦,٨٧٥	شركة فيلة للفنادق العائمة
٢٨,٩٤%	٦,٨٧٥	٢٨,٩٤%	٦,٨٧٥	الإجمالي

* شركة فيلة للفنادق العائمة هي إحدى الشركات الشقيقة لشركة كابيتال القابضة ولا يتم تجميعها نظرا لعدم وجود سيطرة للبنك عليها بأى صورة التي تتطلبها أسس تجميع القوائم

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	١٩- أصول غير ملموسة
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	القيمة الدفترية في اول الفترة المالية
١٦٨,٩٥٦	٢٠٠,٠٥٣	الإضافات
٣١,١٠٦	٧٧,١٤٠	الاستبعادات
(٩)	-	صافي القيمة الدفترية اخر الفترة المالية (١)
٢٠٠,٠٥٣	٢٧٧,١٩٣	مجمع الاستهلاك اول الفترة المالية
١١٩,٣١١	١٥٧,٥٧٥	استهلاك الفترة المالية
٣٨,٢٦٤	٣٥,٢١١	مجمع استهلاك الاستبعادات
-	-	مجمع الاستهلاك في اخر الفترة المالية (٢)
١٥٧,٥٧٥	١٩٢,٧٨٦	صافي القيمة الدفترية للاصول غير الملموسة في اخر الفترة المالية (٢-١)
٤٢,٤٧٨	٨٤,٤٠٧	

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	٢٠- أصول أخرى
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	عوائد مستحقة
١,٠٩٠,٨٠٣	١,٠٩٠,٥٣١	مصروفات مقدمة
١١٥,٩٨٩	١٥٠,٩١٨	دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة
١,٠٢٥,٣٦٨	١,٠٧٨,٦٠١	أصول آلت ملكيتها للبنك (بالصافي)*
٤١,٤٦٤	٤٥٤,٧٧٦	تأمينات وعهد
١١,٣٦٨	١٤,٦٦٢	أصول تحت التسوية
١,٠٣٣,١٧١	١,٠٤١,٧٢٣	حقوق مالية مشتراة
٢,٣٧٣,٧٨٥	١,٤٩٩,٤٧٥	الإجمالي
٥,٦٩١,٩٤٨	٥,٣٣٠,٦٨٥	يخصم منه : مخصص خسائر الأثمانية المتوقعة للعوائد المستحقة
(١٦,٧٧٤)	(١٨,٣٥٦)	الصافي
٥,٦٧٥,١٧٤	٥,٣١٢,٣٢٩	

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	عوائد مستحقة عن قروض متوسطة الأجل
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	عوائد مستحقة عن أرصدة لدى البنوك
٤٩٠,٥٠٦	٤٦٣,٢١٥	عوائد مستحقة عن استثمارات مالية
٨٧,٤٣٩	٧٩,٧٧٤	الإجمالي
٥١٢,٨٥٩	٥٤٧,٥٤٢	يخصم منه : مخصص خسائر الأثمانية المتوقعة للعوائد المستحقة
١,٠٩٠,٨٠٣	١,٠٩٠,٥٣١	الصافي
(٥,١٣٥)	(١٨,٣٥٦)	
١,٠٨٥,٦٦٨	١,٠٧٢,١٧٥	

المشروعات تحت التنفيذ

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٨٠٩,٤٧٧	١,٠٢٥,٣٦٨	الرصيد في بداية الفترة
٢٥٥,٤٥٢	١٠١,٧٦٧	الإضافات خلال الفترة
(٣٩,٥٦١)	(٤٨,٥٣٤)	الاستبعادات
١,٠٢٥,٣٦٨	١,٠٧٨,٦٠١	الرصيد في نهاية الفترة المالية

* تُثبت الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون بالقيمة التي آلت بها للبنك التي تتمثل في قيمة الديون التي قررت إدارة البنك التنازل عنها مقابل هذه الأصول. وفي حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر إضمحلال في قيمة تلك الأصول في تاريخ لاحق للأيلولة عندئذٍ تقاس قيمة الخسارة لكل أصل على حدى بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وصافي قيمته البيعية أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من استخدام الأصل والمخصومة بمعدل السوق الحالي لأصول مشابهة أيهما أعلى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب للإضمحلال والإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ببند "إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى". وإذا ما إنخفضت خسارة الإضمحلال في أية فترة لاحقة وأمكن ربط ذلك الإنخفاض بشكل موضوعي مع حدث وقع بعد الإعتراف بخسارة الإضمحلال عندئذٍ يتم رد خسارة الإضمحلال المعترف بها من قبل إلى قائمة الدخل بشرط ألا ينشأ عن هذا الرد في تاريخ رد خسائر الإضمحلال قيمة لأصل تتجاوز القيمة التي كان يمكن للأصل أن يصل إليها لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال هذه، على أن يراعى التخلص من تلك الأصول خلال المدة الزمنية المحددة وفقاً لأحكام القانون. وإذا لم يتم التصرف في هذه الأصول خلال المدة المحددة وفقاً لقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ يتم تدعيم احتياطي المخاطر البنكية العام بما يعادل ١٠% من قيمة هذه الأصول سنوياً، وتُدرج صافي إيرادات ومصروفات الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون خلال فترة احتفاظ البنك بها بقائمة الدخل ضمن بند "إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى".

ألف جنيه مصري									٢١- الأصول الثابتة
الإجمالي	أخرى	اثاث	أجهزة و معدات	تجهيزات و تركيبات	وسائل نقل	نظم الية متكاملة	مباني و انشاءات	اراضى	البيان
١,٨٣٦,٦٣٦	٤٨,٢١٥	٥٦,٠٢٥	٨٤,٤٢٠	٤٦٤,٠٢٨	٢٤,٠٩٦	٢١٦,٥٤٨	٦٩٠,٥٨٠	٢٥٢,٧٢٤	التكلفة في أول الفترة المالية (٣)
١٦٧,٣٠٨	٨٠٣	٨٥٤	٤,٠١٥	٧,٢٣٩	٤٦	٤٠,١٦٠	٥٤٨	١١٣,٦٤٤	الإضافات خلال الفترة المالية
(٣٥٤)	-	-	-	-	(٣١٨)	(٣٦)	-	-	الإستبعادات خلال الفترة المالية
٢,٠٠٣,٥٩٠	٤٩,٠١٨	٥٦,٨٧٩	٨٨,٤٣٦	٤٧١,٢٦٧	٢٣,٨٢٤	٢٥٦,٦٧١	٦٩١,١٢٨	٣٦٦,٣٦٧	التكلفة في آخر الفترة المالية (١)
٧٥٠,٢٢١	٣٢,١٢٨	٣٠,٧٨٢	٤٩,٧٨٥	٣٢٩,٥٧٢	١٤,٣٨٧	١٧٢,٦٩٤	١٢٠,٨٧٤	-	مجمع الإهلاك في أول الفترة المالية (٤)
٦٦,١٤١	٣٥٩	١,٩١٧	٢,٥٤٢	٣٠,٥٧٢	١,٣٤٥	٢١,٢٤٥	٨,١٦١	-	إهلاك الفترة المالية
(٣٥٤)	-	-	-	-	(٣١٨)	(٣٦)	-	-	مجمع إهلاك الإستبعادات
٨١٦,٠٠٨	٣٢,٤٨٧	٣٢,٦٩٩	٥٢,٣٢٧	٣٦٠,١٤٣	١٥,٤١٤	١٩٣,٩٠٢	١٢٩,٠٣٥	-	مجمع الإهلاك في اخر الفترة المالية (٢)
١,١٨٧,٥٨٤	١٦,٥٣١	٢٤,١٨٠	٣٦,١٠٨	١١١,١٢٣	٨,٤١٠	٦٢,٧٦٩	٥٦٢,٠٩٣	٣٦٦,٣٦٧	صافي الأصول في آخر الفترة المالية (٢-١)
١,٠٨٦,٤١٥	١٦,٠٨٧	٢٥,٢٤٤	٣٤,٦٣٦	١٣٤,٤٥٦	٩,٧٠٩	٤٣,٨٥٤	٥٦٩,٧٠٦	٢٥٢,٧٢٤	صافي الاصول في اول الفترة المالية (٣-٤)

* تتضمن الأصول الثابتة أصول لم تسجل بعد بأسم البنك بمبلغ ٩٤,٨٧٣ ألف جنيه مصري

٢٦- ودائع العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٢٩,٦٢٣,٠٥٩	٣٦,٦٩١,٢٤٢	ودائع تحت الطلب
٣٠,٣٣٦,٠٥٣	٣٣,٣٢٥,٧٩١	ودائع لأجل وبإخطار
١٠,٥٤٠,٤٦٢	١١,٧١٥,٣٦٧	حسابات التوفير وشهادات الادخار
٢,١٨١,٨٦٦	٢,٠٩٩,٣٥٩	ودائع أخرى
٧٢,٦٨١,٤٣٩	٨٣,٨٣١,٧٥٩	الاجمالي
١٣,١٨٥,٠٣٤	١٤,٨٦٩,٩٣٩	ودائع افراد
٥٩,٤٩٦,٤٠٥	٦٨,٩٦١,٨٢١	ودائع مؤسسات
٧٢,٦٨١,٤٣٩	٨٣,٨٣١,٧٥٩	الاجمالي
١٢,٢١٠,١٩٨	١٦,٦٧٦,٣٦٧	بدون عائد
٦٠,١٢٩,٨٥٤	٤٤,٦١٨,٥٩٥	ذات عائد ثابت
٣٤١,٣٨٧	٢٢,٥٣٦,٧٩٦	ذات عائد متغير
٧٢,٦٨١,٤٣٩	٨٣,٨٣١,٧٥٩	الاجمالي

٢٧- أدوات دين مصدرية :

قامت الشركة المصرية لضمان الصادرات بأصدار سندات بمبلغ ٥٠ مليون جنيه مصري و اكتتب بنك الاستثمار القومي في هذه السندات بالكامل عند التأسيس بعائد سنوي مقداره ٥% و تستهلك هذه السندات عند نهاية الشركة بعد الوفاء بالتزاماتها

٢٨- قروض أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	سعر الفائدة	تاريخ الاستحقاق	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري			
٥٩,٢٢٧	.	%٤,٤٨	١٣ فبراير ٢٠٢٣	قرض برنامج تمويل التجارة العربية
٨,٠٠٠	١٤١,٠٠٠	%٢,١٣	١٤ يونيو ٢٠٢٦	قرض برنامج التنمية الزراعية
٩٢,٤٢٨	٢٨,٤٠٥	%٤,٤٩	١٥ سبتمبر ٢٠٢٣	قرض بنك الاستثمار الأوروبي
١٠,٦٢٠	١٤,٧٦٧	%١,٧٥	٢٤ أكتوبر ٢٠٢٧	اتفاقية الالتزام البيئي تحت إدارة البنك الأهلي المصري
٤٩٩,٦٨٨	٥٢٩,٦٦١	%٨,١٣	١٥ يونيو ٢٠٢٥	قرض GREEN FOR GROWTH FUND
٤٤٨,٢٧٣	٤٦٥,٤٦٠	%٨,٠٢	٥ يناير ٢٠٢٦	قرض صندوق سند
٨٧,١٥٧	٦٠,٠٦٧	%٣,٠٠	١ يوليو ٢٠٢٥	قرض مبادرة البنك المركزي المصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ٧%
٢,٣٥٧	١,٩٢٩	%١١,٠٠	١ أكتوبر ٢٠٢٦	قرض جهاز تنمية المشروعات
٤٠٩,٣٨٤	٢٥٤,٥٢١			قرض شركة اية .بي فاكتر
٣٧١,١٥١	٣٧٠,٧٦٣	%٧,٣٣	١٨ مايو ٢٠٢٥	قرض البنك الأوروبي لإعادة الأعمار والتنمية
١,٩٨٨,٢٨٦	١,٨٦٦,٥٧٣			الاجمالي
١٥٩,٦٥٦	٢٨,٤٠٥			أرصدة متداولة
١,٨٢٨,٦٣١	١,٨٣٨,١٦٨			أرصدة غير متداولة
١,٩٨٨,٢٨٦	١,٨٦٦,٥٧٣			الاجمالي

٢٩- التزامات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٥٧٦,٥٠٤	٥٩٩,٢٥٢	عوائد مستحقة
٦١,٨١٤	٧٧,٢٠٠	إيرادات محصلة مقدماً
٢١٠,٧٤١	٣٧٣,٨٤٥	مصروفات مستحقة
٨٠,٧٠٠	٣٤,٥٥٢	ضرائب وتأمينات مستحقة
١٠٠	١٠,٥٣٣	دائنو توزيعات
١,٣٩٥,٧٠١	١,٨٠٥,٠٢٩	خصوم تحت التسوية
٢,٣٢٥,٥٥٩	٢,٩٠٠,٤١٠	الاجمالي

٣٠- مخصصات أخرى:

٣٠ يونيو ٢٠٢٣								البيان
الرصيد في أول الفترة المالية	المكون خلال الفترة المالية	فروق إعادة تقييم الأرصدة بالعملة الأجنبية	إعادة التوبيخ بين المخصصات	ردعيب مخصص انتفى الغرض منه	محول من / إلى مصادر أخرى	المستخدم من المخصص	الرصيد في آخر الفترة المالية	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٣٩,١٧١	٢٠,٤٣٩	-	-	-	-	(٧,٣٦٦)	٥٢,٢٤٥	مخصص مطالبات محتملة (ضرائب)
٢,٧٠٥	٢,٣٤٤	٣٤٦	-	-	-	-	٥,٣٩٥	مخصص قضايا
٤٨,٨٨١	٥٧,٩٨٨	٢,٩٩٢	-	(٩,٧٤٨)	-	-	١٠٠,١١٣	مخصص التزامات عرضية -مرحلة أولى
٤٩٨	٣,١٠٧	-	-	-	-	-	٣,٦٠٥	مخصص التزامات عرضية -مرحلة ثانية
٧٨٣	١٦٣	-	-	(١٢٨)	-	-	٨١٨	مخصص التزامات عرضية -مرحلة ثالثة
١٠٩,٨٦٢	١٦,٨١٩	-	-	(٨,٨٥٩)	-	-	١١٧,٨٢٢	مخصص ارتباطات -مرحلة أولى
٦,٥٠٣	٢,٠٣٠	-	-	(٤,١٦٣)	-	-	٤,٣٧١	مخصص ارتباطات -مرحلة ثانية
٤٠,٦٣٣	١,٣٩٢	٦,٧٩٧	-	(١٤,٣٨١)	-	-	٣٤,٤٤١	المخصصات الفنية لتأمين الممتلكات والمسئوليات
٢٤٩,٠٣٧	١٠٤,٢٨٢	١٠,١٣٤	-	(٣٧,٢٧٨)	-	(٧,٣٦٦)	٣١٨,٨٠٨	الإجمالي
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢								البيان
الرصيد في أول الفترة المالية	المكون خلال الفترة المالية	فروق إعادة تقييم الأرصدة بالعملة الأجنبية	إعادة التوبيخ بين المخصصات	ردعيب مخصص انتفى الغرض منه	محول من / إلى مصادر أخرى	المستخدم من المخصص	الرصيد في آخر الفترة المالية	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٣٧,١٩٣	٣٥,٢٩١	-	-	-	٦٧	(٣٣,٢٨٠)	٣٩,١٧١	مخصص مطالبات محتملة (ضرائب)
٥,٨٢٥	٢,٠٥٣	٦٣٠	-	(٥,٧٤٢)	-	(٦١)	٢,٧٠٥	مخصص قضايا
٣١,٤٩٩	٢٤,٢٧٣	٥,٠٨٤	-	(١٧,٠٠١)	٥٠,٢٦	-	٤٨,٨٨١	مخصص التزامات عرضية -مرحلة أولى
٥١	٤٦٦	-	-	(٢٠)	-	-	٤٩٨	مخصص التزامات عرضية -مرحلة ثانية
٢,٩٧٢	-	-	-	(٢,١٨٩)	-	-	٧٨٣	مخصص التزامات عرضية -مرحلة ثالثة
٧٧,١١٣	٣٨,٢٢٧	-	-	(٥,٤٧٩)	-	-	١٠٩,٨٦٢	مخصص ارتباطات -مرحلة أولى
٣,٨١٢	٢٥,٨٢٠	-	-	(٢٣,١٢٩)	-	-	٦,٥٠٣	مخصص ارتباطات -مرحلة ثانية
٣٦,١٦٣	٥٣,٠٣٧	١٣,٩٦٤	-	(٦٤,٥٨٦)	٢,٠٥٥	-	٤٠,٦٣٣	المخصصات الفنية لتأمين الممتلكات والمسئوليات
١٩٤,٦٣٢	١٧٩,١٦٧	١٩,١٧٨	-	(١١٨,١٤٧)	٧,١٤٨	(٣٣,٤٤١)	٢٤٩,٠٣٦	الإجمالي

بند مخصص التزامات عرضية يشمل الإلتزامات العرضية الغير مباشرة

يتم مراجعة المخصصات الأخرى في تاريخ المركز المالي ويتم تعديلها عند الضرورة لإظهار أفضل تقدير حال لها

٣١- رأس المال والاحتياطيات

(أ) رأس المال :

- * بلغ رأس المال المرخص به ١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري، كما بلغ رأس المال المصدر والمدفوع ٥,٦٠٠,٩٦٠,٠٠٠ جنيه مصري في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ موزع على ٥٦٠,٠٩٦,٠٠٠ سهم عادي، القيمة الاسمية لكل سهم ١٠ جنيهات
- تأسس البنك في عام ١٩٨٣ وبلغت قيمة رأس المال المدفوع ٥٠ مليون جنيهية
 - قرار مجلس الإدارة بتاريخ ١٩٨٨/١/١٩ على زيادة رأس المال بمبلغ ٧,٥ مليون جنيهية تم التأشير في صحيفة الاستثمار في مارس ١٩٩٣
 - قرار مجلس الإدارة بتاريخ ١٩٩١/١٢/٣٠ على زيادة رأس المال بمبلغ ١١,٥ مليون جنيهية تم التأشير في صحيفة الاستثمار في مارس ١٩٩٣
 - وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ١٩٩٦/٥/١٦ على زيادة رأس المال بمبلغ ١٨١ مليون جنيهية تم التأشير في صحيفة الاستثمار في سبتمبر ١٩٩٨
 - قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٠ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٥٠ مليون جنيهية
 - وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠٠٣/٩/٢٩ على زيادة رأس المال بمبلغ ١٠٠ مليون جنيهية
 - قرار مجلس إدارة رقم ٨ لسنة ٢٠٠٦ بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٢ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيهية تم التأشير في صحيفة الاستثمار في ١٥ مارس ٢٠٠٧
 - قرار مجلس إدارة رقم ١٨ لسنة ٢٠٠٧ بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٧ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيهية تم التأشير في صحيفة الاستثمار في ٢٢ مايو ٢٠٠٨
 - وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٢٣ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيهية تم التأشير في صحيفة الاستثمار في ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٨
 - وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢٣ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٤٠ مليون جنيهية تم التأشير في صحيفة الاستثمار في ٢٣ ديسمبر ٢٠١٠
 - وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠١٧/٤/٢٧ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٨٨ مليون جنيهية تم موافقة قطاع الأداء الاقتصادي في ١٢ يونيو ٢٠١٧
 - وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠١٨/٤/٣ على زيادة رأس المال بمبلغ ١,٠٠٠ مليون جنيهية
 - وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢٨ على زيادة رأس المال بمبلغ ٥٤٥,٦ مليون جنيهية تم موافقة قطاع الأداء الاقتصادي في ٦ يونيو ٢٠٢١
 - وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٦ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٠٠٠ مليون جنيهية - نقدي تم التأشير في صحيفة الاستثمار في ١٧ أغسطس ٢٠٢٢
 - وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٢٥ على توزيع مبلغ ٣٢٧ مليون جنيهية أسهم مجانية - توزيع عيني تم التأشير في صحيفة الاستثمار في ١٩ فبراير ٢٠٢٣
 - وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠٢٣/٣/٣٠ على توزيع مبلغ ٨٤٠ مليون جنيهية أسهم مجانية - توزيع عيني

(ب) الاحتياطيات

- تتمثل الاحتياطيات في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ فيما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٣
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٢٣١,٣٣٣	٣١٦,٤٩٥
١,٩١٣	٣,٨٧٠
٥٢٥,٩٩٣	٦٥٦,٦٦٨
٣١,٣٤٧	٣٣,٤٦٤
١١٢,٤٠٧	١٠٧,٧٨٤
(٢٣,٤٣٠)	(٤٠,٧٣٣)
٣٢,٨٤٢	٣٢,٨٤٢
١٩٥,٤٣٢	١٩٨,٤٣٢
١,١٠٧,٨٣٧	١,٣٠٨,٨٢٢

- احتياطي المخاطر البنكية العام
- احتياطي المخاطر البنكية- أصول ألت ملكيتها للبنك
- احتياطي قانوني
- احتياطي عام
- احتياطي القيمة العادلة - استثمارات مان خلال الدخل الشامل
- الضريبة المؤجلة - فروق القيمة العادلة للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل بالعملة الأجنبية
- احتياطي خاص
- احتياطي رأسمالي
- الإجمالي

١- احتياطي المخاطر البنكية العام :

يمثل المتبقى من أثر تطبيق معيار IFRS٩ حيث تم دمج أرصدة احتياطي المخاطر البنكية العام و احتياطي IFRS٩ الخاص بالانتمان و تم استخدام الجزء الأكبر من هذا الاحتياطي لمجابهة الخسائر الانتمان المتوقعة عند التطبيق الأولي للمعيار الدولي (١ يوليو ٢٠١٩)

٢- احتياطي المخاطر البنكية - أصول ألت

إذا لم يتم التصرف في الأصول التي ألت ملكيتها للبنك وفاء لديون خلال المدة المحددة وفقاً لأحكام المادة ٦٠ من القانون ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ يتم تدعيم احتياطي المخاطر البنكية العام بما يعادل ١٠ % من قيمة هذه الأصول سنويًا خلال فترة احتفاظ البنك بها

٣- الاحتياطي القانوني :

وفقاً للنظام الأساسي للبنك يقتطع مبلغ يوازي ١٠% من الأرباح سنويًا لتكوين الاحتياطي القانوني ويجوز للجمعية العامة وقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدرًا يوازي ٥٠% من رأس مال البنك المصدر ومتى نقص الاحتياطي عن هذا الحد يتعين العودة الى الاقتطاع.

٤- احتياطي القيمة العادلة - استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر :

يمثل فروق إعادة التقييم الناتجة عن تغير القيمة العادلة للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الاخر

٥- احتياطي رأسمالي:

تمثل أرباح بيع أصول ثابتة.

٣٢- توزيعات الأرباح

لا يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كالتزام مالي و تخفض الأرباح المرحلة بها الا عندما يتم إعتماها من قبل الجمعية العامة للمساهمين ، و سوف يتم في نهاية السنة المالية اقتراح توزيعات الأرباح على المساهمين و كذلك حصة العاملين في الأرباح و مكافأة أعضاء مجلس الإدارة و عرضها على الجمعية العامة للمساهمين التي ستعقد لاعتماد القوائم المالية الختامية و عندئذ سوف يتم اثبات توزيعات الأرباح على المساهمين و كذلك حصة العاملين و مكافأة أعضاء مجلس الإدارة توزيعاً من الأرباح المحتجزة ضمن حقوق الملكية عن نهاية السنة المالية الحالية وفقاً لتعليمات البنك المركزي الصادر في هذا الشأن.

٣٣- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية التي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الإقضاء

٣٠ يونيو ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٤٢٤,٦٠٣	٧١٦,٠٨٤	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري
٤,٨١٧,١٥٠	١٤,٧٥٦,٨٨٨	أرصدة لدى البنوك
٢,٣٨٣,٧٢٥	٨٥٥,٨٧٥	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى
٧,٦٢٥,٤٧٨	١٦,٣٢٨,٨٤٦	

٣٤- التزامات عرضية وارتباطات
(أ) مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا القائمة ضد البنك في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ وتم تكوين مخصص لبعض منها ولم يتم تكوين مخصص لبعض القضايا حيث انه من غير المتوقع تحقق خسائر عنها.

(ب) ارتباطات رأسمالية

بلغت قيمة الارتباطات المتعلقة بالاستثمارات المالية والأصول ثابتة و عقود التأجير التشغيلي و ولم يطلب سدادها حتى تاريخ المركز المالي مبلغ ١,١٨٢,٨٦١ ألف جنيه مصري وذلك طبقاً لما يلي

المتبقي ولم يطلب بعد	المبلغ المسدد	قيمة المساهمة	
٥٢٩,٨٧٣	٨٨٦,٣٣٤	١,٤٢٣,٧٠٧	استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل
٤٤٤,٩٩٤	-	-	إرتباطات رأسمالية أصول ثابتة
٩٧٤,٨٦٧	٨٨٦,٣٣٤	١,٤٢٣,٧٠٧	الإجمالي

(ب) ٢/ إرتباطات عن عقود التأجير التشغيلي

يبلغ مجموع الحد الأدنى لمدفوعات الإيجار عن عقود إيجار تشغيلي غير قابلة للإلغاء وفقاً لما يلي :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
١,٠٧٢	١,٠٤٣	لا تزيد عن سنة واحدة
-	-	أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات
٢٨,٩٥٣	٢٠,٦٩٥	أكثر من خمس سنوات
٣٠,٠٢٥	٢٠,٧٩٤	الإجمالي

(ج) ارتباطات عن قروض و ضمانات و تسهيلات

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٩,٦٧٤,٠٣١	١٢,٨٨٩,٩٣٨	خطابات ضمان
٢,٧٨٥,٢١٩	٣,٣١٩,٠٧٢	الاعتمادات المستندية (استيراد)
١,٠٢٩,٠١٣	٢,٢١٧,٥٨٨	الاعتمادات المستندية (تصدير معززة)
٥١٢,٤٠٠	١,٢٩١,١٩٦	اوراق مقبولة الدفع
(٣,٨٠٠,١١٩)	(٤,١٣٩,٢٧٠)	يخصم : غطاءات نقدية
١٠,٢٠٠,٥٤٣	١٥,٥٧٨,٥٢٤	الصافي
٣,٠٦٠,٨٠٥	٢,٧٦٥,٧٣٣	ارتباطات غير قابلة للإلغاء عن تسهيلات ائتمانية
١٣,٢٦١,٣٤٩	١٨,٣٤٤,٢٥٧	الإجمالي

٣٥. الموقف الضريبي:

بالنسبة للموقف الضريبي للبنك:

- ضرائب شركات الأموال:

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٧

تم انتهاء الفحص وتم عمل اللجان الداخلية وانتهاء النزاع امام مصلحة الضرائب.

السنوات ٢٠٠٧-٢٠١١

تم الفحص وتم إحالة الملف الى لجان الطعن وتم الطعن على قرار اللجنة والملف حالياً منظور امام القضاء.

السنوات ٢٠١٢-٢٠١٦

تم الفحص وتم عمل اللجان الداخلية بمركز كبار الممولين وتم سداد كافة الضرائب المستحقة.

السنوات ٢٠١٧-٢٠١٩

تم الفحص بمركز كبار الممولين وتم سداد كافة الضرائب المستحقة.

السنوات ٢٠٢٠-٢٠٢٢

يقوم البنك بتقديم الاقرارات الضريبية السنوية بصورة منتظمة وسداد أي ضرائب مستحقة من واقع هذه الاقرارات وفقاً لأحكام القانون.

- ضرائب الدمغة:

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠٢٠/٠٦/٣٠

تم الفحص وسداد كافة الضرائب المستحقة ولا توجد مستحقات على البنك.

السنوات ٢٠٢١-٢٠٢٢

يقوم البنك بتوريد الضريبة بشكل منتظم في المواعيد القانونية.

- ضرائب الأجور والمرتببات:

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠١٩/١٢/٣١

تم الفحص وسداد كافة الضرائب المستحقة ولا توجد مستحقات على البنك.

السنوات ٢٠٢٠ حتى ٢٠٢٢

يقوم البنك بتوريد الضريبة الشهرية بشكل منتظم في المواعيد القانونية.

- يقوم البنك بتقديم الإقرارات الضريبية بصورة منتظمة وفي المواعيد المقررة وفقاً لأحكام قانون الإجراءات الضريبية الموحد

رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠

الموقف الضريبي لشركة ضمان الصادرات:

- تم الفحص وسداد ضرائب كسب العمل عن سنوات ٢٠١٠ - ٢٠١١
- تم الفحص للسنوات ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٩ وتم استلام نموذج ٣٨ وتم الطعن عليه في الميعاد القانوني وجرى فحص السنوات من عام ٢٠٢٠ حتى عام ٢٠٢١ .
- تم الفحص والسداد عن ضرائب الدمغة حتى عام ٢٠٠٦ .
- تم الفحص والسداد عن ضرائب أرباح تجارية حتى عام ٢٠١١ وتم استلام نماذج ١٩ عن السنوات ٢٠١٥-٢٠١٧ وتم الطعن على النماذج وجرى المتابعة مع مصلحة الضرائب.
- تم ربط وسداد الضرائب العقارية حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ طبقاً لقرار لجنة الطعن.
- قامت الشركة بتقديم وسداد الإقرار الضريبي عن الفترة المنتهية في ديسمبر ٢٠٢٢ في أبريل ٢٠٢٣ .
- بخصوص السنوات من ١٩٩٤/١٩٩٥ حتى ١٩٩٨/١٩٩٩ فقد صدر حكم في الإستئناف لصالح الشركة بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٥ وصدر ربط من مصلحة الضرائب بناءً على حكم الإستئناف وتم سداد الضرائب المستحقة على الشركة.
- تم نقل ملفات الشركة الضريبية من ضرائب الشركات المساهمة الى مركز كبار الممولين بالسادس من أكتوبر.

- الموقف الضريبي لشركة ايجبت كابيتال القابضة:

- ضرائب شركات الأموال.

السنوات من ٢٠١٠ / ٢٠١٤

- تم الفحص و الطعن على نتيجة الفحص و تحويل الملف الى اللجان الداخلية المتخصصة و تكليف قطاع الشؤون القانونية باتخاذ كافة الإجراءات نحو رفع دعوة قضائية و بالفعل تم رفع الدعوي رقم ٣٥٧٥٦ .
- تم الانتهاء من التسوية النهائية و سداد المستحق لمصلحة الضرائب المصرية مع الأستمرار في رفع دعوي قضائية.

• **ضرائب كسب العمل.**

السنوات من ٢٠١٧/٢٠١٠

تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

السنوات من ٢٠٢٠/٢٠١٨

جاري الفحص

• **ضريبة الدمغة.**

السنوات من ٢٠٢٠/٢٠١٠

تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

• **ضريبة الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة.**

تم تقديم نماذج ضريبة الخصم والتحصيـل تحت حساب الضريبة في موعدها وسداد الضريبة المستحقة علما بأن آخر سداد بتاريخ

٢٠٢٣/٣ ولم يتم اخطارنا من قبل المأمورية بأي اخطارات.

لم يتم إخطار الشركة بطلب فحص حتى تاريخ إعداد القوائم المالية.

– الموقف الضريبي لشركة تنمية السياحة:

• **ضريبة شركات الاموال.**

السنوات ٢٠٠٣/١٩٩٩

تمت المحاسبة و الربط النهائي عن هذه السنوات وسداد الضريبة المستحقة بالكامل.

سنة ٢٠٠٤

تم الفحص و الطعن علي نموذج ١٩ وتم عمل لجنة داخلية بإعادة الفحص وأحيل الملف للجان الطعن المختصة وتم سداد اصل

الضريبة والربط الاضافى وتم سداد ٣٥% من مقابل التأخير وذلك طبقا للقانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢.

السنوات ٢٠٠٩/٢٠٠٥

لم يتم إدراج الشركة ضمن عينة الفحص عن السنوات ٢٠٠٩/٢٠٠٥ و تم اعتماد الإقرارات الضريبية و طبقا لأحكام القانون رقم

٩١ لسنة ٢٠٠٥

السنوات ٢٠١٢/٢٠١٠

تم فحص الشركة تقديري و الطعن علي نموذج ١٩ وعمل لجنة داخلية وصدر قرار اللجنة بعدم وجود أي ضرائب مستحقة علي الشركة.

السنوات ٢٠١٣/٢٠١٤

تم الفحص و إحالة الملف الى اللجان الداخلية لم يتم تحديد موعد جلسة حتى تاريخه.

سنة ٢٠١٥

ورد للشركة نموذج ١٩ ضرائب حيث بلغت الضريبة المقدرة علي الشركة بمبلغ ٨٨٩,٢ ألف جنيه و تم تقديم صحيفة الطعن في

٢٠٢١/٣/٢١ ولم يتم تحديد جلسة حتى تاريخه.

السنوات ٢٠١٦/٢٠٢١

قدمت الشركة الإقرارات الضريبية السنوية عن السنوات ٢٠١٦/٢٠٢١ بانتظام و في المواعيد القانونية و فقا لاحكام القانون ٩١

لسنة ٢٠٠٥ و لائحته التنفيذية.

- ضريبة كسب العمل.

من بداية النشاط حتى ٢٠١٩

تم فحص ضرائب كسب العمل و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

- ضريبة الدمغة.

من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

- الموقف الضريبي لشركة المصري للاستثمارات العقارية:

- ضريبة شركات الاموال.

الشركة تقوم بتقديم الاقرار الضريبي في المواعيد القانونية.

- تم الاستفسار بالمصلحة عن موقف الشركة ووجد ان الشركة تم تقدير ضريبة جزافية عليها عن الفترة من ٢٠١٣/٢٠١٤ بمبلغ

٥٨٢ الف جم والشركة سددت بالاقرار ٣٧٧ الف وكذا خضوع ٢٠١٥/٢٠١٦ للفحص الجزافي وقد تم طلب الفحص الفعلي وفي

انتظار قيام الأمور بالفحص.

- تم ورود مطالبة للشركة في ٢٠٢١/٤/١١ عن فحص الشركة جزافي (تقديري) عن عام ٢٠١٥ بمبلغ ٥,٧٨٥,٥٠٦ جنيه، وتم

تقديم الطعن في المواعيد القانونية

- تم فحص الشركة جزافي (تقديري) عن عام ٢٠١٧ بمبلغ ٨,٧٣١,١٢١ جم

- قامت الشركة بتقديم الطعون الواجبة عن السنوات السابقة في المواعيد القانونية وفي انتظار تحديد موعد للفحص الفعلي من قبل الأمورية.

• ضريبة كسب العمل.

السنوات من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٩

تم الانتهاء من الفحص الفعلي وتم تحديد قيمة الربط النهائي.

• ضريبة الدمغة.

السنوات من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٩

تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

– الموقف الضريبي لشركة ايه بيتا للإستثمارات العقارية:

• ضريبة شركات الاموال.

السنوات حتى ٢٠١٨

تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

• ضريبة كسب العمل.

السنوات من ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٩

تم ورود مطالبة للشركة عن فحص الشركة تقديري (جزافى) وتم تقديم الطعن (فى المواعيد القانونية) وتم طلب الفحص الفعلى.

• ضريبة الدمغة.

السنوات من ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٩

• تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

الموقف الضريبي لشركة ايجبت كابيتال للإستثمارات العقارية:

• ضريبة شركات الاموال.

– تقوم الشركة بتقديم إقرارها الضريبية فى المواعيد المحددة قانونيا وكان آخرها عن العام المالى المنتهى فى ٢٠٢٢/١٢/٣١.

– تم الانتهاء من اعمال الفحص الضريبي لضريبة الدخل عن السنوات من ٢٠١٣ حتى ٢٠٢٠ مع مأمورية الضرائب وسداد المبلغ

المستحق وتعمل الشركة حاليا على الحصول على التسوية النهائية .

• ضريبة كسب العمل.

تم مطالبة الشركة بربط ضريبي تقديري عن السنوات ٢٠١٢ حتى ٢٠١٩ وتم الطعن عليه في المواعيد المقررة وجاري الفحص.

• ضريبة الدمغة.

قامت الشركة بالإنهاء من اعمال الفحص الضريبي للسنوات من ٢٠١٢ حتى ٢٠٢١ وتم إجراء التسوية اللازمة عن تلك السنوات وسداد المستحق عنها وكذا استلام التسويات النهائية .

• ضريبة الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة.

تم تقديم نماذج ضريبة الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة في موعدها وسداد الضريبة المستحقة ولم يتم فحص الشركة منذ بداية النشاط حتي الآن.

الموقف الضريبي لشركة بيتا المالية القابضة:

• ضريبة شركات الاموال.

- الشركة تقوم بتقديم الاقرار الضريبي فى المواعيد القانونية .
- تم فحص الشركة جزافى (تقديرى) عن عام ٢٠١٧ بمبلغ ٨٥,٢١٧ جم، وتم تقديم الطعن فى المواعيد القانونية
- تم طلب فحص عام ٢٠٢٠ وتم تقديم المستندات اللازمة للفحص وفي انتظار انتهاء الفحص ومعرفة النتائج.

• ضريبة كسب العمل.

السنوات من ٢٠١٣ وحتى ٢٠٢٠

تم الفحص وسداد فروق الفحص حتي ٢٠٢٠/١٢/٣١ .

• ضريبة الدمغة.

السنوات من ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٩

تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة

الموقف الضريبي للشركة العالمية القابضة للتنمية والإستثمارات المالية:

• ضريبة شركات الاموال.

الشركة خاضعة لاحكام قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد المحددة قانوناً .
تم الاستفسار بالمصلحة عن موقف الشركة وتبين انه تم فحص الشركة جزافى عن عام ٢٠١٣ و ٢٠١٧ و ٢٠١٩ ولم يرد خطاب

رسمى بذلك وتم تقديم جميع المستندات اللازمة للفحص و في انتظار النتيجة.

• ضريبة كسب العمل.

السنوات من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٩

وتم الانتهاء من الفحص الفعلي وتم تحديد قيمة الربط النهائي.

• ضريبة الدمغة.

السنوات من ٢٠١٢ وحتى ٢٠٢٠

• تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة

الموقف الضريبي لشركة الإستثمارات السياحية بسهل حشيش:

• ضريبة شركات الاموال.

تتمتع الشركة بإعفاء ضريبي عن نشاط الفندق حتى عام ٣١ ديسمبر ٢٠١١.

الفترة من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

تم الفحص و سداد الفروق بالكامل.

٢٠٠٩

تم الفحص واطار الشركة بالفروق الضريبية وتم الطعن في المواعيد القانونية

٢٠١٠-٢٠١٨

تم الفحص والسداد.

• ضريبة كسب العمل.

من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

تم الفحص و تم الربط و سداد الفروق بالكامل.

٢٠١٧-٢٠٢٠

تم الفحص الفعلي و تم الطعن علي نتيجة الفحص خلال المدة القانونية وأسفرت النتيجة عن ضريبة بمبلغ ٥٥ ألف جنيه وتم

السداد.

• ضريبة الدمغة.

من بداية النشاط حتى ٢٠٢٠

تم الفحص و تم الربط و سداد الفروق بالكامل.

• الضريبة العقارية.

تم سداد الضريبة العقارية عن الفترة من ٢٠١٣ وحتى ديسمبر ٢٠٢٣ وتم حصول الشركة علي مخالصة سداد.

الموقف الضريبي لشركة أي بي أي للتخصيم:

• ضريبة شركات الاموال.

من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

لم يتم الفحص منذ بداية النشاط.

يتم تقديم الاقرارات في المواعيد القانونية.

• ضريبة كسب العمل.

من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

لم يتم الفحص منذ بداية النشاط.

يتم تقديم الاقرارات في المواعيد القانونية.

• ضريبة الدمغة.

من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ لم يتم الفحص منذ بداية النشاط ويتم توريد الضريبة المستحقة في المواعيد القانونية.

• ضريبة الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة.

الشركة ملتزمة بتطبيق أحكام القانون بالخصم تحت حساب الضريبة والتوريد في المواعيد القانونية والشركة ملتزمة بتقديم نماذج ٤١ والسداد في المواعيد القانونية.

٣٦ صناديق الاستثمار:**(أ) صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الأول - الخبير:**

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة ازيমوت لإدارة الصناديق ومحافظ الأوراق المالية ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق عند التأسيس مليون وثيقة قيمتها مائة مليون جنيه خُصص للبنك ٥٠٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها عند الإصدار ١٠٠ جنيه لكل وثيقة وقيمتها الاسمية وفقا لنشرة الاكتتاب ٣٣,٣٣ جم) لمباشرة نشاط الصندوق ، وبلغ إجمالي عدد الوثائق القائمة بالصندوق في نهاية يونيو ٢٠٢٣ عدد ١٠٠,٥٩٣ وثيقة كما بلغ عدد الوثائق المملوكة للبنك ٧٩١٩١ وثيقة تمثل نسبة ٧٨,٩٢% من إجمالي عدد وثائق الصندوق وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة مبلغ ١٩٧,٤١ جنيه وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل البنك المصري لتنمية الصادرات على أتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك الخدمات الإدارية الأخرى التي يؤديها له ، وقد بلغ إجمالي عمولات البنك مبلغ ٤٠,٦ ألف جنيه عمولة الإدارة وحسن الأداء حتى نهاية يونيو ٢٠٢٣ ، أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل.

(ب) صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثاني - النقدي:

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتقوم بإدارة الصندوق شركة أزيموت لإدارة الصناديق ومحافظ الأوراق المالية ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق عند التأسيس ٢٨٦٧٤٦٦ وثيقة قيمتها ٢٨٦,٧٤٦,٦٠٠ جنيه خُصص للبنك ١٤٣٤٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية عند الإصدار ١٠٠ جنيه لكل وثيقة) لمباشرة نشاط الصندوق ذات عائد يومي تراكمي ، وبلغ إجمالي عدد الوثائق القائمة بالصندوق في نهاية يونيو ٢٠٢٣ عدد ٨٨٠,٥٣٨ وثيقة وكما بلغ عدد الوثائق المملوكة للبنك عدد ٣٩,٤٤٠ وثيقة وهي تمثل نسبة ٤,٥% من إجمالي عدد وثائق الصندوق وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة في نهاية يونيو ٢٠٢٣ مبلغ ٥١٣,٧٩٥٥ جنيه وبلغ إجمالي قيمة العمولات مبلغ ٦٩٧,٩ ألف جنيه حتى نهاية يونيو ٢٠٢٣ أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل.

(ج) صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثالث ذو العائد الدوري التراكمي - كنوز:

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتقوم بإدارة الصندوق شركة برايم انفيستمننتس للاستثمارات المالية، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق عند التأسيس ٦١٢٥٠١ وثيقة قيمتها ٦١٢٥٠١٠٠ جنيه خُصص للبنك ٥٠٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية عند الإصدار ١٠٠ جنيه لكل وثيقة) لمباشرة نشاط الصندوق، وبلغ إجمالي عدد الوثائق القائمة في نهاية يونيو ٢٠٢٣ عدد ٥١,٧٠٩ وثيقة وكما بلغ عدد الوثائق المملوكة للبنك ٥٠٠٠٠ وثيقة. وهي تمثل نسبة ٩٦,٦٩% من إجمالي عدد وثائق الصندوق وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة في نهاية يونيو ٢٠٢٣ مبلغ ٢٨٤,٧٨٣٢ جنيه وبلغ إجمالي قيمة العمولات ٣٣,٣ ألف جنيه حتى نهاية يونيو ٢٠٢٣، أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل.

٣٧. أرقام المقارنة:

تم إعادة تبويب بعض ارقام المقارنة لتتفق مع العرض المالي للفترة الحالية.

٣٨. أحداث هامة:

- يتابع البنك المصري لتنمية الصادرات تطورات أزمة ر و سيا وأوكرانيا ومدى تأثيرها على الاقتصاد المصري وإنعكاس تلك الأزمة على عملاء البنك بمختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية وبناءً على ذلك فإن البنك مستمر في تطبيق إجراءات الحماية الداخلية من خلال مراقبة ومراجعة مستوى المخصصات وكذلك نسبة تغطية المحفظة لتخفيف حدة التأثير على محفظة القروض.
- يقوم البنك حالياً من خلال فروعته المختلفة بتلقي أموال الإكتتاب الخاصة بزيادة رأس المال بمبلغ مليار جنيه مصري على أن تنتهي المرحلة الأولى من الإكتتاب في ١٨ يوليو ٢٠٢٣ وفقاً لقرار الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن .